الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة :العلوم التجارية - التخصص :مالية وتجارة دولية

تسيير صندوق ضبط الايرادات الجزائري

دراسة مقارنة :بين صندوق ضبط الايرادات الجزائري و صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

مقدمة من طرف الطالب :
ولد خطاب عبدالقادر

تحت إشراف الأستاذ :
د/ بوظ

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر"ب"	جامعة مستغانم
مقررا	بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر" أ "	جامعة مستغانم
مناقشا	يسعد عبد الرحمان	أستاذ محاضر" أ "	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

تعتبر العوائد النفطية من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول التي تنتجه مما يجعل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في تلك الدول عرضة لتقلبات أسعار المادة النفط هذا من جهة وخوف من انخفاض أسعارها من جهة أخرى فالريوع النفطية التي تعتبر من أهم الإيرادات المالية الواردة عن تصدير النفط الذي تنتجه الدول هي دخل غير مبرر ولا يرتبط بعمل إنتاجي، هذا ما جعل طريقة استخدام هذه العوائد غير حكيم في الكثير من الدول المنتجة للنفط، وهذا نتيجة سوء التسيير من طرف الحكومات في هذه البلدان.

وفي نفس السياق يأتي هذا البحث لنبين من خلاله كيفية استخدام العوائد النفطية في دولة نامية خاصتا الجزائر وفي دولة متقدمة وهي الأخرى منتجة للنفط ألا وهي النرويج، بحيث تعتبر تجربة هذه الأخيرة من أرقى التجارب في استخدام العوائد النفطية على المستوى العالمي بشهادة مختصين في ذلك، وهذا عن طريق إجراء مقارنة بين الدولتين .

بحيث قامت الجزائر باستخدام عوائدها النفطية منذ بسط نفوذها على ثروتها النفطية سنة 1971 في التنمية الاقتصادية فقط دون استثمارها في مشاريع استثمارية تضمن لها دخل في المستقبل البعيد، إلا أنه وبعد أزمة 1986 وأثارها الوخيمة التي أصابت الاقتصاد الجزائري آنذاك نتيجة انخفاض أسعار النفط، هذا ما جعل السلطات العمومية في الجزائر أن تعيد حساباتها فيما يخص كيفية استخدام العوائد النفطية التي تتحصل عليها عند ارتفاع أسعار النفط لتستفيد منها وقت انخفاضه، وهذا حتى تتمكن من المحافظة على استقرار ميزانيتها و الوضع المالي للبلاد.

وهذا ما قامت به سنة 2000 بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في السوق العالمية وما نتج عنه من فوائض مالية فاقت قيمتها الإيرادات النفطية المتوقعة والتي على أساسها تبنى الميزانية العامة للدولة، هذا ما أدى بالسلطات العمومية في الجزائر بتأسيس صندوق سيادي أطلقت عليه صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كوسيلة تحاول من خلالها الاستغلال الأمثل لهذه الفوائض المالية، بحيث ساهم هذا الصندوق ومنذ نشأته في تخفيض حجم المديونية العمومية و صعوبات المالية، وأدى كذلك استخدام السلطات العمومية للصندوق كأداة لامتصاص فائض قيمة العوائد النفطية إلى تمويل عجز الخزينة العمومية ومنها الميزانية العامة والحفاظ على استقرارها، هذا بالإضافة إلى استخدام العوائد النفطية في استثمارات البنية التحتية للبلاد و بإضافة إلى تسديد الديون الخارجية المتراكمة على الجزائر.

أما بالنسبة للنرويج وبالرغم من كونها دولة منتجة للنفط إلا أنه لا يلعب فيها هذا الأخير دورا كبيرا في اقتصادها كمصدر لتمويل ميزانيتها، وهذا بسبب تنوع مصادر الدخل لديها، هذا ما أدى بها إلى استثمار فوائضها النفطية بشكل مستقل عن الإنفاق المحلي لتفادي الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذب أسعار النفط.

بحيث تعتمد الحكومة النرويجية سياسة معينة لإدارة ثروتها النابضة، وهذا حتى يستفيد منها مواطنوها في الوقت الحاضر و الأجيال القادمة في المستقبل، وهذا عن طريق إنشائها لصندوق ثروة سيادي أطلق عليه اسم صندوق التقاعد الحكومي النرويجي وكان ذلك سنة 1990، بحيث يتم إيداع جميع الفوائض المالية النفطية فيه، ولا يتم استغلال إلا ما قيمته 4 % من قيمة الثروة الإجمالية والباقي يستثمر في مشاريع استثمارية خارج النرويج وهذا وفق إستراتيجية معينة وتحت رقابة البرلمان النرويجي، وهذا بهدف ضمان حق الأجيال المستقبلية في هذه الثروة النابضة ، وهذا إيمانا منها بأن الثروة النفطية هي ملك للمجتمع الحالي ولأبنائهم وأحفادهم.

بحيث حققت التجربة النرويجية نجاحا كبيرا في كيفية استخدامها للعوائد النفطية، هذا ما يبقي التجربة الجزائرية متواضعة في هذا المجال بالمقارنة إلى ما حققته النرويج في هذا المجال كما رأينا سابقا، بحيث تعد الاستثمارات الطويلة الأجل عنصرا أساسيا لنجاح الاستخدام الأمثل للعوائد النفطية عن طريق الصناديق السيادية كما هو الحال في النرويج، الأمر الذي تفتقده الجزائر في استغلال عوائدها النفطية حاليا.

بعد انتهائنا من بحث ودراسة استخدام العوائد النفطية في كل من الجزائر والنرويج وبالقدر الذي أتاحه الله لنا نستطيع أن نوجز ما توصلنا إليه من نتائج كمايلي:

- لقد اكتسب النفط أهمية كبيرة عن غيره من مصادر الطاقة وذلك على المستوى العالمي، مما أهله إلى أن يصبح سلعة إستراتيجية هامة متداولة عالميا وهذا بالنظر للخصائص التي يمتاز بها.
- يتوزع النفط عبر كافة المناطق في العالم، لكن بكميات متفاوتة، بحيث نجد أن أغلب احتياطات النفط تتركز لدى الدول النامية وخاصة دول الشرق الأوسط السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة.....إخ، وبالتالي تعتبر هذه الدول من أكبر منتجي النفط في العالم، وهذا نظرا للكميات النفطية المنتجة من قبلها، في حين تصنف الدول الصناعية الكبرى من أكبر المستهلكين لهذه السلعة في العالم، وهذا راجع إلى افتقارها للنفط أو حفاظا على مواردها النفطية من النفاذ المبكر كالولايات المتحدة الأمريكية.
- يتم تداول النفط في مكان معين أطلقت عليه تسمية السوق العالمي للنفط، بحيث يتحدد فيه السعر النفطي وفق القوى الفاعلة فيه والمتمثلة في الدول المستهلكة والدول المنتجة وكذا الشركات النفطية الكبرى.
- شهد السعر النفطي تطورات كبيرة مع مرور الزمن، هذا ما أدى إلى ظهور أنواع كثيرة منه.
- تعتبر العوائد النفطية إيرادات مالية تحصل عليها الدول المنتجة للنفط من خلال تسويق النفط كسلعة تجارية.
- تحكم السعر النفطي والعوائد النفطية علاقة طردية، فكلما ارتفعت أسعار النفط، ارتفعت العوائد النفطية، وارتفعت الموارد المالية للدول المنتجة للنفط
- هناك إستراتيجية ضرورية لاستخدام العوائد النفطية، على الدول المنتجة للنفط خاصتا الجزائر الالتزام بها من أجل الاستغلال الأمثل لهذه العوائد.

اختلاف التيارات الفكرية المنظرة لاستخدام العوائد النفطية، فمنهم من يرى على أن الدول التي تعتمد في صادراتها على النفط والعوائد المتأتية منه، تعاني من نقص في النمو الاقتصادي نتيجة اعتمادها على النفط فقط، وبالتالي وحسب رأيهم النفط هنا يعتبر كعائق للنمو، والعكس عند مفكرين آخرين الذين يعتقدون أن النفط هو محرك التنمية في الدول التي تزخر به، نتيجة ما يدره من عوائد كبيرة تساعد على تنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- تعتبر الصناديق السيادية الأداة الأمثل لاستخدام العوائد النفطية.

- يعتبر النفط شريان الاقتصاد في الجزائر إذ تحتوي الجزائر على إمكانيات نفطية هامة، أهلتها إلى أن تكون من بين الدول المنتجة للنفط عربيا وعالميا، وذلك من حيث كمية الاحتياطي والطاقة الإنتاجية ، ويحتل النفط

في الجزائر مكانة هامة، وذلك من خلال نسبة مساهمته في الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بنسبة تفوق 30% من الناتج المحلي الإجمالي و بنسبة تتراوح بين 65 و 70% من خلال الجباية النفطية، هذا بالإضافة إلى مساهمته باقي القطاعات الاقتصادية، وكذا تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا من وراء ما يدره من عوائد نفطية.

-تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية، التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل مشاريع التنمية لديها، ومصدرا رئيسيا لتحصيل العملة الصعبة ، فكلما تعرض السوق النفطية إلى أي صدمة معاكسة، يؤدي إلى التأثير على العوائد النفطية ومنه على الاقتصاد الجزائري مباشرة.

- ان هدف استخدام الجزائر للفائض من العوائد النفطية التي تحصل في صندوق، المسمى "صندوق ضبط الإيرادات الجزائري"هو من أجل مجابهة أي أزمة تقع فيها البلاد في حالة انخفاض الأسعار، عن طريق تمويل العجز الذي قد تقع فيه الخزينة العمومية.

- بالنظر للارتباط الشديد للاقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي، فإن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات هو عبارة عن محاولة من طرف السلطات العمومية في الوصول إلى الاستخدام الأمثل للعوائد النفطية من أجل المحافظة على استقرار الخزينة العمومية ومنها إلى الميزانية العامة، وبهذا فإن هذه الخطوة تستحق التشجيع بالرغم من النقائص التي تسجلها مقارنة بتجربة النرويج في هذا المجال ، كون أن الجزائر لم تقم بفصل صندوق ضبط الإيرادات عن إنفاقها المحلي ، بإضافة أنها لم تستثمر إيراداته في مشاريع إنتاجية يمكن أن تعود بنفع على الخزينة العمومية وعلى الاقتصاد الجزائرية.

اعتبار تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية من أنجح التجارب في هذا المجال، وذلك بشهادة المنظمات الاقتصادية العالمية ومختلف مراكز البحث المهتمة بهذا الموضوع، وهذا نتيجة الإستراتيجية الحكيمة التي استعملتها في تسيير هذه الفوائض النفطية في خدمة أجيالها القادمة.

يكمن الاختلاف بين تجربة النرويج وتجربة الجزائر في طبيعة ظروف كل منها وهذا من خلال تفطن النرويج المبكر لأعراض المرض الهولندي الذي أصاب إحدى جاراتها، هذا ما أدى إلى تفاديه من طرف الحكومة النرويجية وهذا باستغلال العوائد المحلية بـ 04 % من قيمة الثروة الإجمالية واستثمار الباقي لخدمة القادمة.

إن المشكلة الحقيقية للجزائر في استخدامها لعوائدها النفطية تكمن في عجز سلطاتها العمومية عن تحويل فوائضها النفطية إلى مشاريع اقتصادية منتجة على المدى الطويل، والتخلي عن الاعتماد الشبة الكلي على القطاع النفط، وخلق صادرات خارج القطاع النفطي.

الفصل الثالث

الفصل الثاني

مقدمة عامة

تمهيد:

إن اعتماد الدول على إيرادات النفطكونها عائدات متقلبة لا يمكن للحكومة التكهن بها نتيجة متغيرات في الأسواق العالمية في قطاع المحروقات و بالموازاة مع ذلك شهدت بداية عقد جديد في زيادة أسعار المحروقات بشكل كبير و الذي يتمثل في تراكم إيرادات ضخمة للبلدان المصدرة لهذ ه المادة الحيوية فتحت إشكالية احتواء هذه الإيرادات فقد قامت كثير من البلدان المنتجة للنفط و من بينها الجزائر بإنشاء صندوق خاص بتجميع هذه الإيرادات و الذي سمي « صندوق ضبط الإيرادات » و تسمى في بعض الدول بصناديق النفط و صندوق الأجيال .

المبحث الأول : ماهية صندوق ضبط الإرادات و ظروف إنشائه و فعاليته في الجزائر.

المطلب الأول : ماهية صندوق ضبط ا الإيرادات في الجزائر

تم إنشائه في سنة 2000 و كان يسمى بصندوق ضبط الموارد و تغيرت التسمية إلى صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2004 ، سجلت الجزائر في هذه السنوات فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية إذ حققت الجزائر إيرادات فاقت 1213.2 مليار دينار جزائري [1] و من أجل الاستفادة من هذه الإيرادات و استعمالها في الحفاظ على استقرار ميزانية الدولة و بالنظر لعدم التأكد من ثبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على المدى البعيد و المتوسط قررت الحكومة الجزائرية تأسيس صندوق ضبط الإيرادات الجباية النفطية و الذي يعمل على امتصاص إيرادات الجباية النفطية و الذي يفوق السعر المرجعي لبرميل النفط الذي تحدده قوانين المالية و التي نفذته الحكومة في نفس السنة المالية هذا الصندوق ينتهي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر أنشا بموجب المادة 10 بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 و هو القانون رقم 2000 – 62 المؤرخ في 25 ربيع الأول 1421 الموافق ل 28 يونيو 2000 المتعلق بقانون المالية لسنة 2000 و التي نصت مادته على مايلي : يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد في هذا الحساب في باب ا إيرادات

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى الأعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية
- كل الإيرادات ا أخرى المتعلقة بسير الصندوق أما في باب النفقات نجد مايلي : ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.
- تخفيض الدين الرئيسي العمومي.

[1] ماجد عبد الله المنيف ، صناديق الثروة السيادية كأداة ودورها في إدارة الفوائض النفطية ،مجلة النفط و التعاون العربي ،المجلد 35 ،العدد 129 السنة 2009 ، ص207 .

أما الأمر بالصرف رئيسي لهذا الحساب تخصص خاص هو الوزير المكلف بالمالية .

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم من خلال النظر إلى مضمون نص المادة نستنتج بعض الملاحظات المهمة هذا الصندوق تخصص خاص أهمها:

إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة تحديد هو بالضبط إلى حسابات التخصص الخاص.

و و إن وظيفته محددة كما يلي :

أ – امتصاص العائد من إيرادات الجباية البترولية و التي تفوق توقعات و تقديرات قانون المالية لبرميل المحروقات في الأسواق الخارجية .

ب – تسجيل إيرادات الصندوق لسد العجز في الميزانية الدولة نتيجة انخفاض إيرادات الجباية البترولية و التي يمكن أن تكون أقل تقديرات و توقعات في قانون المالية.

ج – تسديد المديونية العمومية الداخلية و الخارجية أو الحد الأدنى منها و تخفيضها و التي حان وقت سدادها أو تسديد مسبق.

و منذ فتح صندوق ضبط في كتابات الخزينة أصدرت عدة مراسيم و تعليمات حددت كيفية تسييره و مهامه و تتمثل فيما يلي :

1)- المرسوم التنفيذي رقم 02-67 المؤرخ في 23 ذو القعدة عام 1422 الموافق ل 06 فبراير 2002 و الذي يحدد كيفيات سير حساب التخصص الخاص رقم 103-302 الذي عنوان صندوق ضبط الموارد هو كما يلي : يفتح الحساب رقم 103-302 و هذا تطبيقا للمادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 يونيو 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 [1] في كتابات أمين الخزينة الرئيسي و وزير المالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب و هو الذي يحدد له قائمة الإيرادات و النفقات المسجلة في هذا الحساب و وزير المالية هو المسؤول على كيفيات متابعة و تقييم هذا الحساب التخصص الخاص بقرار منه و يعدله برنامج عمل يوضح الأهداف المسطرة و كذلك أجال الإنجاز.

[1] القانون رقم 2000-02 ،المؤرخ في 27 يونيو 2000، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000،

- بإضافة إلى القرار رقم 122 الصادر بتاريخ 2002/06/16 من طرف السيد وزير المالية و الذي يحدد الإيرادات و النفقات المحسومة من حساب التخصص الخاص رقم 302-103 صندوق ضبط الموارد.

و تعليمة رقم 15 الصادرة بتاريخ 2002/06/18 من طرف المدير العام للمحاسبة و الذي يحدد شروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 67/02 و الذي يحدد كيفية تسيير صندوق ضبط الموارد.

و قد تم تعديل بعض القواعد و الأسس التي أنشا من خلالها صندوق ضبط الموارد حتى تسمية الصندوق و ذلك من خلال قانون 22/03 المؤرخ في 04 ذي القعدة الموافق لـ 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2004 وجاءت المادة 66 من هذا القانون تحدد انه تعدل المادة 10 [1]. من القانون رقم 02/2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل 27 يونيو 2000 قانون المالية التكميلي لسنة 2000 و عنوانه صندوق ضبط الإيرادات و يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات :

- فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية
- تسبيقات بنك الجزائر الموجه لتسيير النشاط المديونية الخارجية.
- أية إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق

في باب النفقات:

- تعويضات ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يقل عن تقديرات قانون المالية.
- الحد من المديونية العمومية .
- وزير المالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم .

من خلال نص المادة فإننا نستنتج أنه بالنسبة لإيرادات الصندوق تبين أنه أضيف إليها تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشاط المديونية الخارجية و هذا راجع أساسا إلى تحسين الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة ارتفاع احتياط من العملة الصعبة بإضافة إتباع بنك الجزائر سياسة جديدة لتسيير النشاط المديونية تتمثل في الدفع المسبق للديون الخارجية أي قبل حلول أجال استحقاقها

[1] قانون 22/03، المؤرخ في 04 ذي القعدة الموافق لـ 28 ديسمبر 2003، المتضمن قانون المالية التكميلي ،لسنة 2004.

وجاء تعديل أخر في سنة 2006 من خلال أمر رقم 04/06 المؤرخ في 19 جمادى الثاني 1427 الموافق لـ 15 يوليو 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006[1] نصت المادة 25 من هذا القانون المالية التكميلي تعديل في تسمية من صندوق ضبط الموارد إلى صندوق ضبط الإرادات و هي كما يلي : تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 يونيو 2000 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 200 و تحرر كما يلي :

المادة 10 : يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصص خاص رقم 103-302 و عنوانه صندوق ضبط الإيرادات يقيد في هذا الحساب. (في باب إيرادات) :

- فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية
- تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير الديون الخارجية بكيفية فعالة.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق . (في باب النفقات):
- تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار.
- تخفيض المديونية العمومية.
- إن وزير المالية هو الأمر بالصرف رئيسي لهذا الحساب
- تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

الشكل (1-1) : يوضح قيود حساب التخصص الخاص (صندوق ضبط الإيرادات).

باب الإيرادات	باب النفقات
*** فائض القيمة الناتج عن إيرادات جبائية تفوق تقديرات قانون المالية.** *** كل الإيرادات الأخرى المتعلق بسير الصندوق.** *** تسبيقات بنك الجزائر لتسيير نشاط المديونية.**	*** ضبط نفقات و توازنات الميزانية المحددة من طرف قانون المالية السنوي.** *** تخفيض المديونية الخارجية.** *** تعويض ناقص القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات جبائية بترولية تقل عن تقديرات قانون المالية.** *** تغطية عجز الميزانية .**

[1] الامر 06-04، المؤرخ في 19 جمادة الثاني 1427 ، الموافق 15 يوليو 2006 ،المتضمن قانون المالية التكميلي ،لسنة 2006

المطلب الثاني: ظروف إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

تميز ظروف إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بالارتفاع الكبير لأسعار البترول خاصة خلال منتصف سنة 2000 و أن جل الإيرادات ميزانية السنوية للجزائر تأتي من الإيرادات البترولية إن هذا الارتفاع في أسعار البترول أدى إلى ارتفاع في الإيرادات من الجباية البترولية و لتوضيح هذه العلاقة التي تربط أسعار البترول .

لدينا الجدول رقم(1-1) البياني يوضح التطور الذي حصل في كل أسعار المحروقات و الجباية البترولية من 2000 إلى 2008. الجدول رقم(1-1) : تطور أسعار المحروقات مقارنتا مع إيرادات السنوية

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
متوسط سعر نفط الجزائر(دولار)	28.5	24.3	25.2	32.4	36	54.64	66.05	74.66	90
إيرادات جبائية (مليار دولار)	10.73	8.86	8.91	11.45	12.72	25.6	33.1	37.41	45.09

من خلال الشكل البياني نستنتج أن الموارد من الجباية البترولية مرتبطة ارتباط وثيق بأسعار البترول فأي تغيير في أسعار البترول يؤدي إلى حدوث تغيرات في الموارد الجباية البترولية سواء بالسالب أو موجب فمثلا لما انخفضت أسعار خلال 2001 من 28.1 إلى 24.3 للبرميل الواحد إنخفظت الموارد الجباية البترولية من 10.73 إلى 8.86 مليار دولار، ارتفعت موارد الجباية البترولية من 8.91 مليار دولار إلى 11.45 مليار دولار و من هذا المنطق فإن أي تقلب في أسعار المحروقات يؤثر تأثيرا مباشرا في وضعية الميزانية العامة في الجزائر.

بإضافة أن الاقتصاد الجزائري لم يعد يقدر على التقليل من المديونية الخارجية التي تظهر من تابعيات الاقتراض المالي من الخارج قبل إنشاء الصندوق نتيجة ارتفاع نسب التضخم.

كما رأت الحكومة الجزائرية أن هذه الصناديق السيادية عرفت رواجا و اهتماما من الدول التي لها عائدات مالية احتياطية و قدرة هذه الصناديق في لعب دور الاحتياط للدول المالكة و هذا بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال بعد نضوب البترول بإضافة أن هذه الصناديق تساهم بتنويع مصادر الناتج المحلي الخام و بتطوير أنشطة جديدة و توفر لموارد دائمة و منتظمة للدولة المالكة و قيامها بدور استقراري بامتصاص الصدمات الناتجة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الأولية و المحروقات ،

و تيقنت الحكومة الجزائرية أن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات قد يساهم في تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي للدولة بتنويع الاقتصاد بالإضافة إلى توسيع عائدات هذا الصندوق بإدخال [1] عائدات مالية من غير النفطية ما يعمل على تقليص الاعتماد على النفط كمصدر للتمويل و كذلك تقليص من واردات السلع الاستهلاكية و من ثم تقليص التضخم.

و منذ أن أنشأت الحكومة الجزائرية لهذا الصندوق صار يعزز الاستقرار الاقتصادي و المالي كون أنه يسدد العجز السنوي لميزانية الدولة و تقليل من فوائد القروض الخارجية و هذا عن طريق التسديد المسبق و من هذا الوضعية صرفت النظر الحكومة الجزائرية عن أموال البنوك للإقراض و عززت احتياط الصرف و هذا من أجل مواجهة تبعية واردات السلع.

و قد استندت الحكومة الجزائرية قبيل إنشاء الصندوق إلى تقرير صندوق النقد الدولي الذي مفاده أن صناديق الثروة السيادية مفيدة و بالغة الأهمية شرط أن تقام على أسس سليمة و أن استثماراتها يجب ان تركز على أسس اقتصادية و مالية و هذا من أجل استمرار المنافع الاقتصادية التي تحققها صناديق الثروة السيادية لهذه البلدان عن طريق إتباعها.

و قد خشيت الحكومة الجزائرية من احتمالية نضوب البترول على المدى المتوسط و البعيد و الحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلا يعوض نضوب الأصل الخالي كون هذه الصناديق تعتبر مهامها ادخارية أي أنها عبارة عن صندوق تحصيل التراكمات المالية لمداخيل البترول السنوية.

و يمكن وصف ظاهرة صناديق الثروة بالظاهرة القديمة و الحديثة في نفس الوقت إذ يرجع تاريخ إنشاء أول صندوق في سنة 1953 من طرف دولة الكويت لتتوالى عمليات إنشاء مثل هذه الصناديق منذ فترة السبعينات من القرن العشرين .

وأن الحكومة الجزائرية أدركت أنه يجب عليها إنشاء طاقة إستجابية للاقتصاد الوطني وإمكانات التنويع قاعدتها من احتياط المحصل من جباية البترول لإنشاء قطاعات إنتاجية في جميع المجالات الاقتصادية للحد من مشكل الواردات من السلع أجنبية .

- تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تمويل برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

[1] زغيب شهرزاد ، الاقتصاد الجزائر بين الواقع الارتباط وحتمية الزوال ، مجلة دراسات اقتصادية ،العدد 11 أوت 2008 ،الجزائر، ص 9 .

- تحقيق النمو المستدام لرأس مال في البلاد .
- تحقيق أهداف إستراتيجية لسياسة الاقتصادية المنتهجة

إن تأسيس الدول النفطية لصناديق الثروة السيادية لا يعني بالضرورة وجود نموذج موحد لهذه الصناديق إذ يلاحظ وجود اختلافات بين صندوق ضبط الإيرادات الجزائرية وبين صناديق لمختلف الدول على وجه الخصوص في أهداف وهيكل و آليات عمل وحتى التسميات الرسمية المعتمدة لهذه الصناديق إلا أن العامل المشترك بينهما هو مصدر تمويلها الذي يتمثل أساسا في الفوائد المالية المحققة من ارتفاع أسعار النفط .

الفرع الأول :تعريف الخزينة العمومية

تعتبر الخزينة العمومية بمثابة الصندوق الذي يجمع مختلف الإيرادات من مختلف الهيئات الحكومية ويختلف التعريف من دولة إلى أخرى.

فالخزينة العمومية هي مصلحة تابعة للدولة التي تنفذ لحساب أو لحساب غيرها (جماعات إدارية) عمليات الصندوق (الإيرادات و النفقات) و حركة الاعتماد و الديون و المحاسبة المهمة في تسيير المالية العامة .

- تنفيذ النشاطات الإدارية الحماية الدفع و التمويل فيما يتعلق بالمجال المالي أو الاقتصاد
- تأكيد في محافظة على التوازن النقدي و المالي لدولة .

تعتبر الخزينة العمومية صراف وممول الدولة وهي مصلحة الدولة التي تضمن تحقيق أكبر التوازنات و المالية وهذا بإجراء عمليات على الصندوق (الخزينة) والمحاسبة اللازمة لتسيير المالية العامة من خلال ممارسة النشاطات الرقابة و التمويل والتحريك فيما يتعلق بالاقتصاد و المالية عرفتها بأنها خدمة الدولة التي تنفذ طبقا لقانون المالية عمليات الصندوق و التي تقتضي التسيير الذي يطبق على مجموعة من النشاطات المالية وقدرات الحماية السياسة المالية لدولة

الخزينة العمومية هي مسؤولة عن صياغة أسس السياسة النقدية طبقا للسياسة الاقتصادية وعن تزويد الدولة بالموارد النقدية التي تحتاجها ميزانية الدولة .

الفرع الثاني: تعريف شامل

الخزينة العمومية الجزائرية هي مرفق عام يؤدي خدمة لا هي تجارية ولا هي صناعية وهي تقوم بكل العمليات المالية المتعلقة بالدولة والجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري واصطلاحا يقصد بها الحسابات التي تسجل إيرادات الدولة كالضرائب و مصروفاتها كالرواتب وغيرها وبالتالي هي مكلفة بتسيير مالية الدولة ويطلق الاسم أيضا على الجهة المكلفة بمسك تلك الحسابات للخزينة إذا هي الهوية المالية للدولة .

المطلب الثالث : صندوق ضبط الإيرادات وفعاليته في عماليات الخزينة العمومية :

الفرع(الأول) : تأثر الصندوق في عمليات الخزينة

منذ تأسيس صندوق ضبط الإيرادات أصبح استخدامه ضمن خزينة الدولة التي تبين عمليات الخزينة العمومية إذ هو حساب تخصيص خاص تابع لحسابات الخزينة حيث أنه أصبح أداة فعالة لامتصاص الفائض المتأتي من إيرادات الجباية البترولية و التي عرفت ارتفاعا متزايدا منذ 2000[1] والتي قدرت إرتفاعا ب: 32. 24 دولارا للبرميل الواحد إلى 28.5 دولارا للبرميل في سنة 2002 واستمرارها في ارتفاع سنوات عدة وهذا ما يوضحه الجدول(2-1) التالي :

الجدول(2-1) : تغطية رصيد صندوق ضبط الإيرادات للعجز الميزانية الوحدةمليار د ج

سنوات	1998	1999	2000	2001	2002
مجموع الإرادات	774.6	950.5	1578.1	1505.5	1603.2
إيرادات محرقات	425.9	588.3	1213.2	1001.4	1007.9
صندوق ضبط الإرادات	ـــــ	ـــــ	453.2	115.8	26.5
إيرادات الخارج	348.71	358.4	364.9	488.5	559.1
إيرادات جبائية	329.8	314.8	349.5	398.2	482.9
نفقات عامة	876	961.7	1178.1	1321	1550.6
رصيد ميزانية	-101.3	-11.2	400	184.5	52.6

من خلال ملاحظاتنا لهذا الجدول(2-1) والذي بين لنا عمليات الخزينة منذ سنة 1998 إلى غاية 2002 نستطيع أن نقسم الجدول إلى مرحلتين :

[1] بوفليح نبيل فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسير مداخيل النفط، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ،العدد 4 ،2010 ص 83

- المرحلة الأولى 1998 إلى 1999 : هذه المرحلة التي سبق إنشاء صندوق ضبط الإيرادات تميزت بالعجز المسجل في الميزانية العامة للدولة وهذا راجع إلى الإنخفاظ الذي عرفته أسعار المحروقات على المستوى الدولي الذي دام سنتين حيث بلغ رصيد الإجمالي للخزينة لسنة 1998 عجز قدر ب : 108.2 مليار دينار إضافة إلى 1999 والذي قدر العجز ب : 16.5 مليار د ج في هذه المرحلة تعرضت الميزانية العامة للدولة لصدمة خارجية تمثلت في انخفاض أسعار المحروقات أثرت سلبا على توازنات الميزانية العامة للدولة

- المرحلة الثانية 2000 إلى 2002 : شهدت هذه المرحلة ارتفاع شديد للأسعار المحروقات دوليا حيث وصل سعر البرميل إلى 28.5 دولار وهذا الارتفاع أنعكس إيجابيا على إيرادات الناتجة عن الجباية البترولية مما أثر إيجابا على توازنات الميزانية وتميزت هذه المرحلة بداية نهاية لصدمات سلبية للاقتصاد والموازنة وهذا أثر إنشاء الحكومة لصندوق ضبط الإيرادات كون هذا الصندوق إمتص أثار الصدمة بأسلوب إيجابي وأعاد التوازن لميزانية الدولة وخزينة هذا ما حدث خلال السنة 2001 و 2002 وهذا ما بينه من خلال الجدول(3-1) التالي : الوحدة ب: مليار دينار

جدول(3-1): الإيرادات المحولة إلى صندوق ضبط الإيرادات منذ(2000 إلى2004)

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004
إيرادات القائمة عن ميزانية الدولة المحولة إلى صندوق ضبط الإيرادات	453.2	115.8	26.5	320.89	721.68

وعند ملاحظة المعطيات الموجودة على الجدول نجد أن الإيرادات القائمة عن ميزانية الدولة والتي حولت إلى صندوق ضبط الإيرادات قدرت ب: 453.2 مليار دينا جزائري و أنها انخفضت في سنة 2001 و 2002على التوالي وهذا راجع إلى عاملين هما :

1) العامل الأول : الانخفاض النسبي لأسعار المحروقات في سنتي 2001- 2002 مقارنتا مع 2000 حيث بلغت سعر ب24.3 دولار أمريكي و 25.2 دولار للبرميل الواحد بعدما كانت 28.5 دولار للبرميل
2) العامل الثاني : بدأت الدولة في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو برنامج متوسط المدى من (2000إلى 2004)

يهدف إلى تحفيز الطالب الداخلي عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة للاستثمار الخاص في مجال البناة التحتية و الهياكل القاعدية و الإسكان وتحسين ظروف معيشية للسكان واستمرت ارتفاع الأسعار للبترول بداية من سنة 2003 وقدرت ب : 28.1دولار أمريكي وفي بداية سنة 2004 ارتفعت مرة أخرى أسعار البترول وقدرت ب : 36.05 دولار للبرميل هذا ما عزز التوقعات الحكومية لسياستها الداخلية المحفزة لإنفاق ودعم البناة التحتية و الرفع من القدرة الشرائية للمجتمع وإذا مانظرت إلى الجدول(3-1) السابق نجد أنه يوضح عمليات الخزينة حيث نجد أن النفقات العامة قد عرفت زيادة معتبرة من سنة 2000 حيث انتقلت من 1178.1 مليار د ج في 2000 إلى 1321 مليار سنة 2001 إلى 1550.6 مليار د ج سنة 2002 ومنه نستنتج أن صندوق ضبط الإيرادات منذ تاريخ إنشائه لم تستعمل أصوله لتحقيق الهدف الرئيسي لإنشائه وهو تعويض النقص الحاصل في ميزانية الدولة نتيجة انخفاض أسعار البترول وهذا راجع أساسا إلى استمرار أسعار المحروقات في الارتفاع منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2004 وهذا مايؤدي إلى ارتفاع إيرادات الميزانية وبالتالي ارتفاع إيرادات الصندوق وفي هذه المرحلة أقتصر دور صندوق الضبط للإرادات مهام على تسديد المديونية العمومية للدولة سواء الخارجية أو الداخلية وبالتالي يمكن القول أن الميزانية للدولة لم تتعرض منذ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية 2004 إلى صدمات خارجية كون أن صندوق باستطاعته التحمل لامتصاص تلك الصدمة

الشكل(2-1) : مصدر وكيفية تمويل صندوق ضبط الإيرادات عند الإنشاء

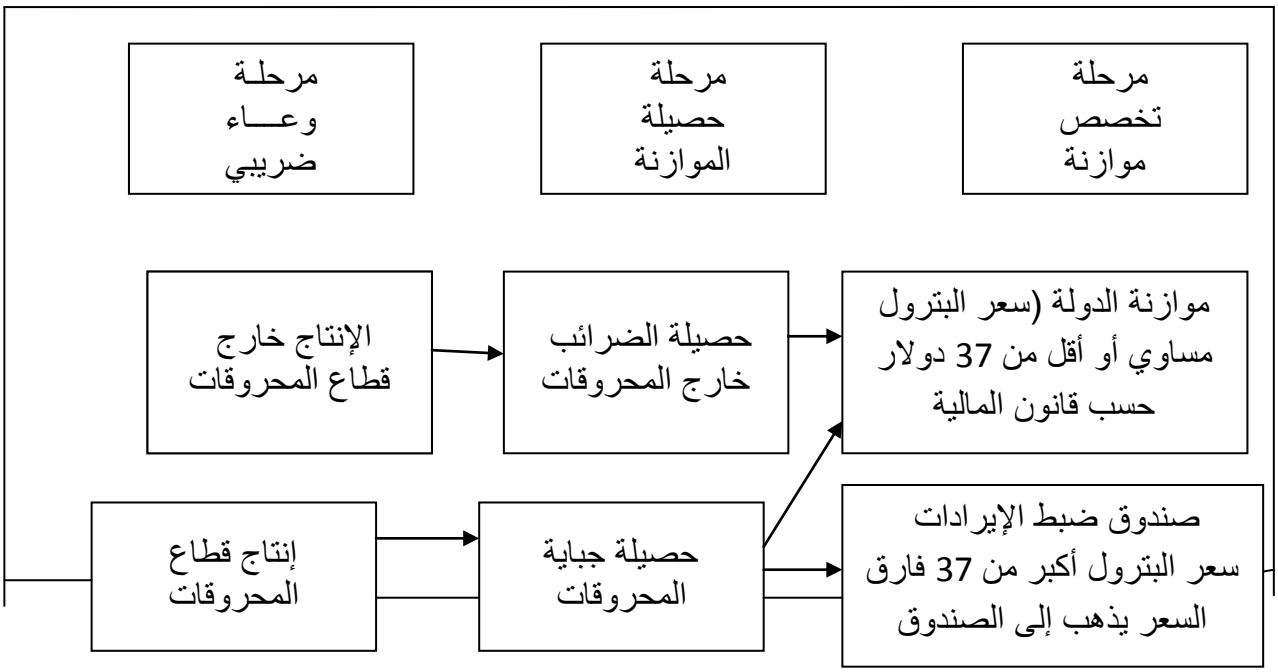

الشكل(3-1) : استخدامات صندوق ضبط الإيرادات

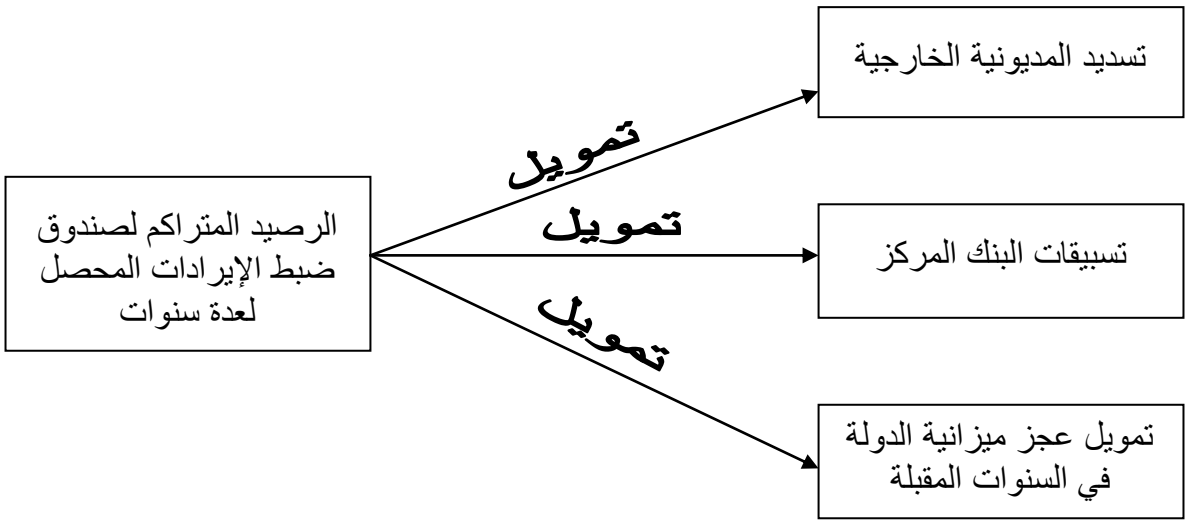

يتضح من خلال الشكل رقم(3-1) أن استخدامات الصندوق ضبط الإيرادات موزعة بنسب مختلفة و بكيفية تساعد على ضبط التوازنات للاقتصاد و المالي الوطني فتجد أن الحكومة الجزائرية تستعمل الصندوق من اجل حد من المديونية الخارجية المتراكمة و تسد العجز الظاهر في ميزانية الدولة كما أنه تسدد الأموال التي أنفقتها على مستوى الخزينة العمومية للدولة و هذا بإرجاعها الى البنك المركزي، وهي عبارة عن التسبيقات المالية مسحوبة من البنك المركزي الجزائري على شكل قروض التي اقترضتها هيئة الخزينة العمومية في السنوات الماضية،

جدول(4-1) يوضح تغطية صندوق ضبط الإيرادات لعجز الميزانية [1] من 2003 إلى 2011.

السنوات	سعر النفط المرجعي المعتمد لدى إعداد الميزانية وفق قانون المالية بالدولار الأمريكي	موارد صندوق ضبط الإيرادات بمليار دينار	مدخول خزينة العمومية إيرادات البترولية سعر مرجعي بمليار دينار	نفقات الميزانية بمليار دينار	رصيد الميزانية العامة بمليار دينار
2003	19	449	358	1691.8	-333
2004	19	623	409.8	1801.8	-392
2005	19	1369	1737	2052	-315
2006	19	1798	1737	2660.6	-1862
2007	19	1739	798.6	2482.8	-2116
2008	37	2288	186	2305	-2119
2009	37	400	302	2598	-2296
2010	37	1318	244	3023	-2779
2011	37	2300	841	3184	-2343

مصدر البنك الجزائري Rapport Annuelle 2009

[1] ادريس مفتاح دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية في الجزائر ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد وتسير بترولي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر ، 2013/2012 ،ص35 .

يوضح الجدول (4-1) تطورات كل من السعر المرجعي عند إعداد الميزانية وموارد صندوق ضبط الإيرادات التي تستمدها من الفائض الناتج عن الفارق بين الجباية البترولية المحددة في الميزانية على أسعار السعر المرجعي المحدد لدى وزارة المالية و الجباية النفطية الحقيقية المنجزة من مبيعات النفط المحسوبة على أساس سعر البترول الحقيقي في الأسواق الدولية .

ونلاحظ أن موارد صندوق ضبط الإيرادات تزداد بشكل مستمر منذ إنشائه فقد بلغت موارد الصندوق سنة 2003 حوالي 449 مليار دينا جزائري وارتفعت سنة 2008 إلى 2288 مليار دينار جزائري[1] ثم تدنت الإيرادات إلى 400 مليار دينار جزائري نتيجة انخفاض أسعار البترول ثم بدأت في الصعود إبتداءا من 2010 حيث بلغت إلى أقصى عائدات ب : 2300 مليار في سنة 2011

واستمرت مداخيل الخزينة العمومية من إيرادات البترول في ارتفاع طارتا وفي انخفاض طارتا نتيجة تثبيت السعر المرجعي الذي قدر ب : 19 دولار للبرميل الواحد بين سنة 2003 إلى 2007 وتخفيضات حصة الدولة الجزائرية من كمية الإنتاج من أجل ارتفاع أسعار البترول دوليا وهذا وفق اتفاقات مع منظمة OPEC وفي ذلك الوقت شهدت النفقات العمومية ارتفاعا كبيرا إذ وصلت إلى 2052 مليار دينا في سنة 2005 ثم ارتفعت سنة 2011 إلى 3184 مليار دينار.

المبحث الثاني: تأثيرات صندوق ضبط الإيرادات على الميزانية الدولة الجزائرية

مقدمة :

أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات يؤدي إلى تعرضه لازمات وصدمات خارجية دورية والتي يرجع سببها إلى تراجع أداء قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط ؛ ومن هذا المنطلق فان مبررات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات تكمن في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ؛ من ثم التخفيف من حدة الصدمات التي تتعرض لها المالية في الاقتصاد الجزائري.

[1] ادريس مفتاح ، مرجع سابق ،ص 35

المطلب الأول : تأثيرات صندوق ضبط الإيرادات على تنفيذ ميزانية الدولة الجزائرية

الفرع الأول : تعريف ميزانية الدولة الجزائرية

عرف التشريع المالي الجزائري ميزانية للدولة طبقا للمادة 03 من قانون المالية 21/90[1] ،أنها الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها .

ويقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ ، والتي تقوم بها من خلال الوزارات و الهيئات و المؤسسات العامة ، يتم صرف النفقات حسب الاعتماد المخصص لكل دائرة وزارية وهذا الأخير تهيمن عليه وزارة المالية في جميع الأجهزة و المصالح الحكومية التابعة لها عن طريق من ينوب عنها ، أما بالنسبة لجباية الإيرادات العامة فتقوم به الجهات الحكومية المختلفة صاحبة الاختصاص ، بتحصيل ما ورد في قانون المالية (بنود الإيرادات العامة) على إثر ما تقدم يمكن القول أم الميزانية هي وثيقة مالية ذات أبعاد متعددة ، صيغت في إطار قانوني متمثل في جملة من القواعد أو المبادئ تتقن صياغتها و تنظم محتواها.

الفرع الثاني- نشأة الميزانية العامة في الجزائر :

ظهرت أول ميزانية للجزائر المستعمرة في نص يعود تاريخه إلى سنة 1839 الذي يقر ميزانية عامة للمصالح الاستعمارية في الجزائر، و في أول أوت 1898 أنشأت المفاوضات المالية، جمعية المفاوضات المالية 1898-1944 الجمعية المالية الجزائرية 1945 – 1946 الجمعية الجزائرية 1947 – 1956.

و في 1931 أعترف للجزائر بالشخصية المالية بالرغم من كون ميزانياتها تقترب من الميزانيات المحلية سواء في تكوينها أول في شكلها و في سبتمبر 1947 ألغيت المفاوضات المالية و أنشئ المجلس الجزائري الذي يقر ميزانية عامة تشمل ميزانية الجنوب التي كانت مستقلة عن الأحكام التنظيمية و القانونية، إلا أنه يفتقر إلى الممارسة الكاملة للسيادة المالية.

[1] قانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

و أقرت أول ميزانية للجزائر المستقلة في ديسمبر 1962، و التي اتسمت بجانب المحافظة على سير جهاز الدولة و تجسيد وجودها خصوصا على الصعيد المالي التنظيمي نظرا لغياب التخطيط و ضعف الإمكانيات المالية، و بعدها تم إصدار أول قانون رقم 02/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن التوجيه و التخطيط حيث يمكن للدولة إصدار قانون للمالية يوجه و يؤطر السياسات المالية العامة للجزائر لضمان توجيه موحد للتنمية بالاقتصاد المحلي.

الفرع الثالث : مهام صندوق ضبط الإيرادات

يمكن توضيح أن مهام صندوق ضبط الإيرادات تأث يي على الكتلة النقدية التي يمكن أن تستعمل في تنفيذ ميزانية من خلال التعديلات التي أدخلت على استخدامات الصندوق في سنة 2006 عرف الصندوق تدخلات سنوية لتمويل عجز الميزانية و تمويل هذا العجز لكتلة نقدية إضافية كل ما كان هناك عجز سنوي و هذا بإضفاء بعض الفاعلية لتحقيق الأهداف المنتهجة في قانون المالية و تنفيذ الميزانية بكل أسسها السنوية و نجد أن ميزانية الدولة حققت فائض مرة واحدة و هذا خلال سنة 2001 على خلال باقي السنوات أين عرفت فيها الموازنة العجز الدائم و نفس الأمر ينطبق على الخزينة العمومية و التي عرفت خلال نفس السنة فائضا قدر بـ 55.22 مليار دينار أما التمويل عن طريق صندوق ضبط الإيرادات في هذه الفترة قدر ما بين 156 مليار دج خلال 2003 و ارتفع تمويل الصندوق لميزانية الدولة بـ 2283.2 مليار دج في سنة 2012 أي نسبة 70% مقارنة بـ 14% في سنة 2006 و قد بدأت الاقتطاعات الأموال من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الميزانية سنة 2006 نظرا للتعديلات التي أدخلت على الصندوق ، حيث أقتطع مبلغ 91.5 مليار دج لتمويل عجز الميزانية في سنة 2006 ثم ارتفعت قيمة الاقتطاع في 2007 إلى 1454.3 مليار د.ج .

نجد أن الدولة خلال فترة 2000 إلى 2005 لم تقم بتمويل عجز الميزانية بواسطة صندوق كون أن النفقات المبرمجة في الميزانية السنوية كانت أقل من الإعتمادات المبرمجة في قانون المالية في تلك الفترة و حتى إن كان هناك عجز في فترات مختلفة كانت تمول تلك فوارق العجز عن طريق الاقتراض الداخلي من البنك المركزي، أما بعد سنة 2005 أصبحت الدولة تعتمد على موارد الصندوق في تمويل العجز في ميزانية إذ بدأت بنسبة 14 % من قيمة العجز و بعدها عرف هذا المعدل ارتفاعا خلال السنوات المواكبة إلى غاية سنة 2012.

لقد نجحت الدولة الجزائرية في تقليص عجز الميزانية منذ إنشاء هذا الصندوق و سد جميع الالتزامات التي برمجت في قوانين المالية المواكبة و كان هناك تنفيذ للميزانية بنسبة بشكل على بذلك يعتبر هذا الصندوق من الآليات التي تساعد الحكومة لتنفيذ الميزانية من خلال تمويل كل الاستثمارات و البناة التحتية التي برمج لها في قوانين المالية وهذا استنادا الى الجدول الموالي رقم(5-1)

الجدول (5-1): نسبة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الميزانية

الوحدة : بمليار دج

سنوات	مجموع الموارد	تخفيض المديونية	تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الموازنة	نسبة التمويل	استخدامات الصندوق	الرصيد المتبقي في الصندوق
2005	2090.5	2478.38	00	00	—	2478.38	1842.66
2006	3606.86	6181.11	00	915.3	14%	709.64	1842.64
2007	4669.89	3144.55	607.97	531.95	41%	1454.63	3215.55
2008	5503.69	465.47	00	758.18	55%	1223.61	4280.07
2009	4680	00	00	364.28	33%	364.2	4316
2010	5634.77	00	00	791.93	53%	791.93	4842.83
2011	7143.15	00	00	1761.45	71%	1761.45	5381.70
2012	7917.01	00	00	2283.26	70%	2283.36	5633.75
2013	7005.69	00	00	3489.71	51%	1138.57	7005.16

إن اعتماد السعر المرجعي المحدد في قانون المالية السنوي و الذي حدد بـ 37 دولار بعدما كان يقدر بـ 19 دولار للبرميل الواحد يتم على أساس تحصيل الجباية البترولية الموجهة لتمويل و تنفيذ ميزانية الدولة يمكن التعاطي معه من زاويتين إذ انه من شأن هذا القرار أن يزيد من الهامش بين السعر السوقي للنفط و السعر المرجعي في الإعداد الميزانية و هذا ما يعزز من الموارد صندوق ضبط الإيرادات و لكن السياسة التي اتبعتها الحكومة في إطار تمويل العجز و ظل سياسات تنموية مستدامة منعت الإيراد الصندوق من التراكم و التكاثر على اعتبار أن السعر المرجعي المحدد بـ 37 دولار للبرميل سيرفع من عجز الموازنة و هو العجز الذي سيتم سده من طرف الصندوق الأمر الذي من شأنه تهديد التراكمات المحصلة لصندوق من الزوال في ظل استمرار الصدمة النفطية الحالية.

و من جدول (5-1) أن نسبة مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية يوضح مدى مساهمة صندوق في تغطية العجز في الميزانية للدولة خلال 2000 – 2013 من خلال معرفة حجم تحويلات صندوق المالية الموجهة لذلك و من خلال الجدول نجد أنه بعد التعديلات التي أدخلت على استخدامات الصندوق في 2006 عرف تدخلات سنوية لتمويل العجز فكلما كان هناك زيادة في النفقات زاد عجز الموازنة بدورها ارتفعت المسحوبات الصندوق بنسبة تفوق 70% لتمويل عجز الميزانية و بارتفاع النفقات ارتفعت أسعار البترول و التي وصلت إلى 111 دولار للبرميل في سنة 2012[1] رغم ذلك العجز المحصل في الميزانية كان بإمكان الصندوق تمويل أو تغطية العجز بصفة كلية في ميزانية الدولة فقد سجلت ميزانية الدولة رصيدا سلبيا في جميع السنوات الماضية ما عدى 2001 و ما يميز العجز الميزانية الخاص أثر تعمد الحكومة و بسبب رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري و هو من أجل سياسة الإنعاش الاقتصادي و قد ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز الحاصل في الميزانية السنوية للدولة بمعدلات كبيرة حيث بدأت التحويلات الصندوق الموجهة لميزانية الدولة منذ 2006 و ذلك راجع إلى توجيه إهتمام الصندوق في البداية إلى تسديد الدين العمومي الداخلي و الخارجي إبتداءا من سنة 2000 تم تسديد تسبيقات البنك المركزي الجزائري و بعد ذلك لعب الصندوق دور فعال في تمويل عجز ميزانية الدولة ما جعله أداة فعالة في ضبط تنفيذ الميزانية و مساهمته في تحقيق الاستقرار الاقتصاد الجزائري .

إن صندوق ضبط الإيرادات من الآليات التي يجب على الدولة الجزائرية الاهتمام على تطويرها من حيث النجاح تنفيذ الهيكلي للميزانية و تجنيب الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار النفط و هذا بتحصيل الجيد للأموال الآتية من عائدات البترول و ان لا تصبح فرصة من خلال استعمال تلك العائدات الصندوق في تفعيل الاستثمار المستدام ذات أسس إنتاجية تسمح بتحقيق من تلك العائدات أباح المدى القريب و البعيد

[1] مسعود دروسي السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2006 أطروحة الدكتورة ،علوم الاقتصادية جامعة الجزائر2006ص356

المطلب الثاني : أسعار النفط المتقلبة و تأثيراتها على صندوق ضبط الإيرادات.

لطالما تأثر صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر بتطورات أسعار البترول وجب معرفة العلاقة بين صندوق ضبط الإيرادات و تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية من حيث :

1- عوامل مؤثرة في جانب الطلب العالمي أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط و بالتالي إنخفاظ السعر و العكس عند انخفاض المخزونات[1] و هذا بالنسبة للدول المتقدمة المستوردة للنفط أما بالنسبة لدول المصدرة للنفط نجد أن هناك إرتفاع في تصدير البترول بشكل كبير تحدث تشبع في أسواق الدولية دون أتفاق مع المصدرين فيحدث إنخفاض في أسعاره حتى وإن كان له طلب كبير في أسواق دولية وأمام تحكم في هذه المادة يمكن أن نجعل أسعار البترول مستقرة هذا إذا كان هناك تنسيق من طرف الدول المصدرة للبترول بإضافة إلى تأثير الأوضاع السياسية للدول المنتجة والمصدرة للنفط بشكل كبير في أسعار النفط يؤدي عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول خاصتها الجزائر إلى التأثير السلبي والمباشر على العرض البترول ومنه ارتفاع أسعارها وإن العوامل المذكورة سابقا قد ساهمت بشكل كبير في التأثير على إيرادات الصندوق خلال 2000 إلى 2014 والجدول(6-1) الموالي يبين ذلك ويوضح المتوسط السنوي لأسعار البترول خلال 2000 إلى 2014 : الوحدة :دولار أمريكي

الجدول(6-1) : متوسط السنوي لأسعار البترول في الجزائر خلال(2000 إلى 2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
متوسط اسعار البترول سنويا	**27.6**	**23.12**	**23.12**	**28.10**	**36.05**	**50.64**	**61.8**	**96.08**	**94.54**	**61.06**	**77.45**	**107.46**	**109.45**	**105.87**	**96.26**

قبل التطرق إلى أسعار البترول سنوات 2000 إلى 2014 وجب تسليط الضوء على الأوضاع التي سادت قبل هذه الفترة حيث أن المخزون البترول عام 1999 زاد بشكل كبير ما أثر على الأسعار حيث قفز المخزون للبترول 472 مليون برميل وعرف أسعار البترول تطورا كبير حيث أن متوسط الأسعار لهذه السنة ب : 17.48 دولار

[1] نفس المرجع ص 69

للبرميل وأستمر في إرتفاع سنة 2000 لتصل إلى 27.6 دولار حيث إرادة الحكومة الجزائرية تحقق سعر مستهدف ،والذي

يقدر ب :25 دولار وهذا بتخفيض الإنتاج بنسبة طفيفة في حالة إنخفاض الأسعار إلى أقل من 22 دولار للبرميل وزيادة طريقة في حالة تجاوزت الأسعار سقف 28 دولار للبرميل وقد واصلت الأسعار لإرتفاعها مع تسجيل إنخفاض طفيف سنة 2001 و ذلك راجع إلى إضطرابات سياسية و الحروب مثل الحرب الأمريكية على العراق بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

حيث أنخفض معروض البترول حيث قفز سعر البرميل سنة 2004 الى 36.05 دولار و في سنة 2005 و 2006 [1] واصلت الأسعار منحاها التصاعدي لتصل إلى 61.08 دولار للبرميل بسبب أزمات في الشرق الأوسط و موجة البرد التي إجتاحت أوروبا في سنة 2006 ، و أما تأثير المضاربة على أسعار البترول إرتفع السعر في سنة 2007 و 2008 إلى 94.49 دولار أما في سنة 2009 تراجع سعر البترول نتيجة زيادة معروض العالمي.

فقامت مجموعة من الدول و التي تنضوي تحت منظمة OPEC بتخفيض الإنتاج في حدود 4.2 مليون برميل لتعاود الأسعار من جديد في الارتفاع خاصة في سنة 2010 لتصل إلى 77.45 دولار و استمرت في الإرتفاع في ثلاثة سنوات منعا 2011،2012 و 2013 حيث تخطت حاجز 100 دولار للبرميل من خلال الجدول نجد أن أسعار البترول سجلت إرتفاعا خاصة بداية من 2012 حيث وصلت إلى 107.46 دولار للبرميل حيث حققت الجزائر مداخيل كبيرة من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء الإقتصاد و تسجيل فوائض مالية معتبرة بإعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة.

بإضافة إلى توظيف الفوائض المالية و ادخارها في صندوق ضبط الإيرادات حيث أنه قدر عائدات الصندوق بـ 5563.5 مليار دينار جزائري في سنة 2014وهو اكبر اعتماد كان في الصندوق كون أن الاقتطاعات كانت قليلة وليست بمبالغ كبيرة و هذا حسب الجدول(7-1) الموالي :

[1] نفس المرجع ص 69

الجدول رقم (7-1): تطور رصيد صندوق ضبط إيرادات من سنة 2001 إلى 2014

الوحدة بـ مليار دينار جزائري

سنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد	232.1	171.5	28.00	320.9	721.7	1842.7	3931	3215.5	4280.01	4316.5	4842.8	5381.7	5633.8	5563.5

لقد شهدت الفترة الممتدة بين سنة 2001 إلى 2014 تراجع هام في رصيد الصندوق ضبط الإيرادات الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية بمستوى أقل من تقدير قانون المالية ولكن الملاحظ من أن النشاط للصندوق أقتصر على سداد الدين العمومي خلال الفترات 2001 إلى 2005 إذ صار الرصيد للصندوق بقدر ب :28 مليار دينار بعدما كان يقدر ب : 171 مليار دينار في سنة 2002 حيث تميزت هذه الفترة بأدخال بعض التعديلات على قواعد المنظمة لنشاط الصندوق بإضافة في سنة 2004 بند يتمثل في مورد جديد للصندوق يتمثل في تسبيقات البنك الجزائري في جانب الإيرادات لتسير نشاط المديونية الخارجية للجزائر كما أدخلت تعديلات أخرى في سنة 2006 تتمثل في تحويل العجز للخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.

فكلما كان هناك إنخفاض في أسعار البترول في مرحلة ما أنخفض بدوره رصيد الصندوق نتيجة إرتفاع نفقات الإجمالية الدولة من نفقات التجهيز و التسيير والتي تتميز بعدم توقعها في إطار المخطط الإنعاش الوطني وهذا ما يفسر على تأثير أسعار البترول على الصندوق ونواتجه سنويا .

خلاصة الفصل

لقد عرفة أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2000 ، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية نتيجة إيرادات النفط المتزايدة ،أدى بالحكومة الجزائرية إلى إيجاد آلية لاستغلال هذه الفوائض من أجل استعمالها للضبط ميزانية الدولة ، وهذه الآلية تتمثل :

في صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وكما ذكرناه في السابق فهو حساب تخصيص خاص تابع لكتابات الخزينة العمومية الجزائرية، شخصية الرسمية المتصرفة فيه هو وزير المالية ،هو الأمر بالصرف رئيسي.

يعتبر صندوق ضبط الإيرادات من الأدوات المستحدثة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، والتي كان الهدف منه ضمان تمويل الفارق العجز الحاصل للميزانية العمومية بسبب ارتفاع النفقات المبرمجة في قانون المالية ، والتي تنتج في الغالب عن نفقات البرامج التجهيز العمومي. عندما تزيد أسعار النفط العالمية عن السعر المعتمد لإعداد الميزانية العامة للدولة، فإن الإيرادات الجباية الناجمة عن حاصل الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي تذهب لتمويل الصندوق، ليتم استعمال موارد الصندوق في ضبط ميزانية الدولة وبما أن الجزائر عملت على التسديد المسبق للمديونية على التسديد المسبق للمديونية على التسديد المسبق للمديونية ا الخارجية بين سنة 2004 و 2006 ، فقد خصصت نسبة كبيرة من موارد الصندوق للتغطية دعم برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و العلمية. وهذا في إطار البرنامج الإنعاش الاقتصادي المستدام.

تمهيد :

إن تقييم تجربة الجزائر في مجال استخدام العوائد النفطية، لا يجب أن يتم بمعزل عن تجارب البلدان السابقة في هذا المجال، باعتبار أن الجزائر لا تعد البلد الوحيد الذي خاض هذه التجربة وإنما سبقتها دول عديدة في ذلك. ومن هذا المنطلق فإن إجراء مقارنة بين تجربة الجزائر وتجارب أخرى رائدة يمكن من استخلاص مزايا ونقائص التجربة الجزائرية، ولهذا سوف نقوم بإجراء مقارنة بين تجربتي الجزائر والنرويج في هذا المجال، باعتبار تجربة هذه الأخيرة من أبرز التجارب الرائدة في هذا المجال على المستوى العالمي وبشهادة خبراء ومنظمات عالمية،

المبحث الأول : مكانة صندوق ضبط الإيرادات عالميا

المطلب الأول : مرتبة الصندوق ضبط الإيرادات الجزائري عالميا وإفريقيا و عربيا

صنف صندوق ضبط الإيرادات للجزائر من بين الصناديق السيادية الـ 17 عبر العالم من حيث القيمة المالية حسبما أفاد المعهد العالمي للصناديق السيادية الذي يوجد مقره في لاس فيغاس (الولايات المتحدة). فمن مجموع الصناديق السيادية الـ67 التي أحصاها ذات المعهد عبر العالم يأتي صندوق ضبط الإيرادات الجزائري في المركز الـ14بقيمة تعادل 77.2مليار دولار وهذا حسب معطياته المحينة في جوان 2013 .أما إفريقيا تحتل الجزائر المرتبة الأولى متبوعة بليبيا (المركز الـ17 عالميا) بـ 77 مليار دولار ثم بوتسوانا (الـ38 عالميا) بـ 7 ملايير دولار و أنغولا (المركز الـ45) بـ 5 ملايير دولار

و نيجيريا (المرتبة 50) بـ 1 مليار دولار في حين أن الصناديق السيادية لبلدان افريقية أخرى تمتلك قيمة مالية لا تفوق 1 مليار دولار. أما على المستوى العربي احتل الصندوق الجزائري لضبط الإيرادات المركز الـ 5 مسبوقا بصندوق السيادة لكل من ابو ظبي (773 مليار دولار) و العربية السعودية [1] (675 مليار دولار) و الكويت (342 مليار دولار) و أخيرا قطر (115 مليار دولار). و تعود المراكز الثلاثة الأولى على الصعيد العالمي لكل من النرويج (716 مليار دولار) ثم ابو ظبي و أخيرا الصين التي تتوفر على 4 صناديق سيادية أهمها يحتل المكانة الثالثة بـ 568 مليار دولار. و للعلم فان صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشئ في سنة 2000 يمتص الفرق بين مداخيل الجباية البترولية الحقيقية الناتجة عن سعر 100 دولار لبرميل البترول و الجباية البترولية الخاضعة للميزانية و المحددة على أساسا 37 دولار للبرميل. و قد بلغت القيمة الإجمالية للصناديق الوطنية السيادية ال 67 التي تم إحصائها بـ 5402 مليار دولار في جوان 2013 (مقابل 5019 مليار دولار في جوان 2012) من بينها 3150مليار دولار مصدرها الموارد البترولية و الغازية (58 %) و 2252 مليار دولار مصدرها الموارد الأخرى (42%). في هذا الصدد أشار البنك الامريكي جي بي مورغان ضمن تحليله لهذا التصنيف الخاص بالصناديق السيادية أن إفريقيا تشهد فتح صناديق سيادية وطنية أكثر فأكثر نظرا لتراكم عائدات المواد الأولية و احتياطات الصرف. و خلال السنتين الماضيتين تم أنشاء 15 صندوق وطني سيادي أو تجري دراسة وضعها بكل من تانزانيا و زيمبابوي و الموزمبيق و أوغندا و سيرا ليون. و تتمثل البلدان الإفريقية الأولى التي أنشأت هذا النوع من الصناديق في بوتسوانا في سنة 1994 و الغابون في سنة 1998 و الجزائر في سنة 2000 متبوعة بليبيا و موريتانيا في 2006 و نيجيريا و غانا في 2011 و أنغولا في سنة 2012 . و للإشارة فان صندوق ضبط الإرادات الجزائري الذي أنشئ في سنة 2002 لتغطية جزئيا العجز المالي و الديون الخارجية و للتخفيف من تأثير صدمة خارجية محتملة على تسيير السياسة المالية يتم تزويده من خلاف الفارق بيت العائدات الجبائية المحسوبة على أساس سعر حقيقي لبرميل البترول و الأسعار التي ترتكز على سعر البترول مصرح به منصوص عليه في قانون المالية و المحدد حاليا بـ 37 دولار. و للتذكير فان أقدم صندوق سيادي لا يزال موجودا إلى غاية اليوم هو صندوق تكساس في(الولايات المتحدة) الذي أنشئ في سنة 1854 و المزود حاليا بـ 26 مليار دولار من العائدات البترولية.

([1]) كزيز نسرين، دور الصناديق السيادية في علاج الموازنة العامة للدولة الجزائرية ،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015/2014 ،ص 52

وهذا ما بينه الجدول رقم(1-3)الذي يبرز أهم الصناديق السيادية ومراتبهم عالميا .

الجدول رقم (1-3) : المراتب الصناديق السيادية رائدة في العالم

المرتبة	الصندوق السيادي	الدولة	حجم الأصول (مليار دولار)
.1	صندوق التقاعد الحكومي(Gouvernement Pension Fund	النرويج	818.0
.2	جهاز أبو ظبي للاستثمار	الإمارات	773.0
.3	الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)	السعودية	675.9
.4	شركة الصين للاستثمار (China Investment Corporation)	الصين	575.2
.5	شركة سيف للإستثمار Safe Investment Company	الصين	567.9
.6	الهيئة العامة للاستثمار	الكويت	410.0
.7	محفظة الإستثمار التابعة لمؤسسة النقد بهونغ كونغ (Hong Kong Monetary Authority Investment Corporation)	الصين	326.7
.8	شركة حكومة سنغافورة للإستثمار (Government of Singapore Investment Corporation)	سنغافورة	285.0
.9	تيماسيك القابضة(Timasek Holding)	سنغافورة	173.3
.10	هيئة قطر للإستثمار	قطر	170.0
.11	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (National Social Security found)	الصين	160.6
.12	صندوق المستقبل الأسترالي (Australian Future Fund)	أستراليا	88.7
.13	الصندوق الوطني للرعاية الإجتماعية (National Welfare Fund)	روسيا	88.0
.14	الصندوق الإحتياطي الروسي	روسيا	86.4
.15	صندوق ضبط الايرادات	الجزائر	77.2
.16	مؤسسة دبي للاستثمار	الإمارات	70.0
.17	صندوق كازخستان الوطني	كازاخستان	68.9

المطلب الثاني : المقارنة بين كل من صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي

يعتبر إنشاء صندوق سيادي أفضل وسيلة لضمان إدارة واستثمار الفوائض النفطية بما يخدم المصلحة العامة الحالية والمستقبلية، تبعا لظروف وحجم كل بلد، وعليه فإن إنشاء الصندوق في النرويج يختلف عنه في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من المجلات الرئيسية كمايلي :

الجدول رقم (2- 3): المقارنة بين نشأة كل من صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

مجالات المقارنة	الجزائر	النرويج
1-اسم الصندوق:	صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وهو عبارة عن حساب من الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية.	صندوق الثروة النرويجي (صندوق التقاعد الحكومي النرويجي) وهو عبارة عن صندوق ادخار واستقرار للعوائد النفطية.
2- تاريخ الإنشاء:	بموجب قانون المالية التكميلي رقم 2000-2 لسنة 2000 .	بموجب قانون خاص والصادر من البرلمان رقم 36 لجوان 1990.
4- نوع ومجال عمل الصندوق	صندوق ثروة سيادي نفطي ذات تخصص داخلي	صندوق ثروة سيادي نفطي ذات تخصص خارجي
5- أهداف الصندوق:	- تمويل أي عجز في الخزينة العمومية، وبالتالي الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية. - تخفيض المديونية العمومية.	- تمكين البلاد من إجراء سياسة مالية متحفظة، لمواجهة آثار تراجع إنتاج النفط. - حماية الاقتصاد غير النفطي من تقلبات الأسعار النفط. - يعمل كأداة لإدارة التحديات المالية للانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية. - جعل استخدام عوائد النفط في الحكومة المركزية ميزانية الحكومة مرئية بسهولة. - يشكل صندوق النفط حاجز ضد التقلبات في الإيرادات من الأنشطة البترولية. - أداة للتعامل مع التحديات طويلة الأجل لموارد المالية للدولة والحفاظ على حصة الأجيال القادمة. صندوق ثروة سيادي داخلي.

نلاحظ من خلال إجراء هذه المقارنة البسيطة أن الفرق واضح فيما يخص نشأة كل من صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وصندوق تقاعد النرويجي، ويتمثل في كون صندوق ضبط الإيرادات الجزائري هو عبارة عن حساب خاص من حسابات الخزينة، وإن ما يميز هذا النوع من الحسابات أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية " البرلمان "، في حين أن صندوق تقاعد الحكومي النرويجي هو عبارة عن صندوق ادخار واستقرار، بالإضافة إلى ذلك فإن تأسيس صندوق ضبط الموارد كان بموجب مادة في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، بعكس صندوق الثروة النرويجي كان بموجب قانون خاص صادر عن البرلمان سنة 1990 هذا ما يجعله خاضع لرقابة البرلمان، وبالتالي فإن صندوق ضبط الإيرادات الجزائري هو حديث النشأة مقارنة بصندوق الثروة النرويجي.

أما فيما يخص أسباب الإنشاء في الأخرى تختلف عن بعضها البعض، فسبب إنشاء صندوق ضبط الايرادات الجزائري كان امتصاص الفوائض النفطية والحفاظ عليها عند وقت الحاجة، أما سبب إنشاء صندوق التقاعد الحكومي النرويجي فهو إيجاد دعامة لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل وضمانا لحق الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة.

ويختلف مجال عمل الصندوقين بالرغم من تشابه نوعه، فاختصاص مجال عمل صندوق التقاعد النرويجي هو الاستثمار في الأسواق العالمية، بينما يتحدد مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات الجزائري في الاستثمار على مستوى السوق الداخلية فقط.

أما الفرق بين أهداف الصندوق، فتتمثل في أن صندوق تقاعد النرويجي يراعي من خلال أهدافه أساسيات إدارة الثروة النفطية والمتمثلة في كون أن النفط هو من الموارد الناضبة وأن عمره محدود المدة، وتقلب أسعاره في السوق العالمية، بالإضافة إلى الآثار التي يحدثها من جراء زيادة إنفاق الفوائض النفطية على القطاعات غير النفطية الأخرى ، أما صندوق ضبط الإيرادات الجزائري فمن خلال أهدافه، لم يراعي أساسيات إدارة الثروة النفطية، بحيث اقتصرت أهدافه على محاولة إيجاد الاستقرار المالي لتمويل الخزينة العمومية عامة والميزانية العامة خاصة، هذا ما يؤدي إلى انعكاس ذلك على المؤشرات الاقتصادية الكلية ، كما كان هدفه أيضا تسديد الديون الخارجية وهذا كمحاولة منه لتحقيق مبدأ العدالة بين الأجيال ولكن بطريقة مباشرة، لكن يبقى استثمار هذه العوائد في ألبنا التحتية ورفاهية الإفراد بإضافة المشاريع تذر بمداخيل دائمة تخرج الاقتصاد الوطني من ما يطلق عليه لعنة الموارد، وتحقيق العدالة بين الأجيال حلقة أساسية مفقودة فيما يخص سلسلة الاستخدام الأمثل للعوائد النفطية بالنسبة للجزائر كدولة نفطية.

الفرع الأول : تقييم الأداء العوائد المالية النفطية في الاقتصاد النرويجي

تمثل النرويج أكبر منتج للنفط في أوروبا والثالث من حيث التصدير عالمياً، وذلك بعد السعودية وروسيا. ورغم أن النرويج والدول النامية المنتجة للنفط يجمعهما (نعمة النفط)، بيد أن الفجوة شاسعة بينهما في استثمار هذه النعمة، فقد تمكنت النرويج من خلق صناعات جديدة على أساس النفط، أصبحت تلعب دوراً بارزاً في اقتصادها، واستثمرت الع وائد النفطية بشكل مستقل عن الاستهلاك المحلي لتفادي الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذبات الأسعار ما جنبها (نقمة النفط).

ومنذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، انتهجت النرويج سياسة الاستخدام غير المباشر لعوائد النفط الإجمالية، وذلك بوضعها في صندوق السيادي المسمى صندوق التقاعد الحكومي النرويجي ،جزء من تلك العوائد المقدرة ب4 % تستغل في الميزانية السنوية والباقي يستثمر صندوق الأجيال المسمى (صندوق التقاعد الحكومي النرويجي)،ويكمن الهدف من ذلك حماية الاقتصاد النرويجي من الارتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر.

وأصبح باستطاعة الدولة التحكم وضبط معدلات التضخم، وأن تكون لديها احتياط نقدي كبير في هذا الصندوق، ما أدى بالنهاية إلى تحسن مستوى القدرات البشرية، وتطور القطاع الصناعي، وتشكل قطاع خاص منتج ومنافس. وتعد هذه السياسة ناجحة حتى الآن، حيث اقتربت قيمة الأصول المالية المدخرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هذا المنطلق ونظرا للنجاحات الكبيرة التي حققتها سياسة استخدام العوائد النفطية في النرويج، ساقنا الفضول إلى محاولة دراسة هذه التجربة الرائدة عالميا، و مقارنتها مع التجربة الجزائرية في هذا المجال هذا من خلال الوقوف على أهم المحطات التي مرت بها صندوق السيادي لنرويج منذ انشاء وتمويله بالعائدات المالية النفطية فيها وإلى غاية ما حققته من نجاح في كيفية إدارة مواردها صندوق السيادي النفطي، ومحاولة مقارنة تجربتها هذه مع صندوق ضبط الإيرادات الجزائري لان تعتبر تجربة الصناديق السيادية في الجزائر تجربة جديدة إذا ما قورنت بالصندوق التقاعد الحكومي النرويجي،

الفرع الثاني: المقارنة بين موارد ونفقات كل من صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي .

هذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3- 3): المقارنة بين موارد ونفقات كل من صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

مجالات المقارنة	الجزائر	النرويج
الموارد	- فائض الجباية النفطية التي تتجاوز تقديرات قانون المالية	- فائض الجباية النفطية المحولة من طرف الحكومة + العوائد الناتجة عن الاستثمارات الخارجية في الأسواق المالية العالمية
النفقات	- تمويل عجز الخزينة العمومية ومن ثم الميزانية العامة مهما كان حجم العجز المسجل + تسديد المديونية العمومية+ تسبيقات البنك المركزي.	تمويل عجز الميزانية العامة بمقدار 4 %فقط من إيرادات النفطية للصندوق سنويا فقط.

نلاحظ من خلال الجدول أن موارد ونفقات الصندوقين تختلف عن بعضها البعض وهذا كمايلي:

أولا - بالنسبة للموارد: يعتمد صندوق التقاعد النرويجي على إيرادات متنوعة، هذا ما يجعله في منأى عن تذبذب العوائد النفطية بسبب تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، بعكس صندوق ضبط الإيرادات الجزائري الذي يعتمد على مورد واحد ألا وهو فائض الجباية النفطية، وبالتالي فهو عرضة لتذبذب العوائد النفطية وبالتالي فإن مستوى إيراداته متعلق بما تدره العوائد النفطية فقط.

ثانيا- بالنسبة للنفقات: يقوم صندوق التقاعد النرويجي بإنفاق ما يعادل فقط 4 % من العوائد النفطية فقط سنويا، وذلك بسبب تجنب زيادة الإنفاق على القطاعات الاقتصادية وبالتالي الحد من صيرورة اقتصاده اقتصادا ريعيا، بعكس صندوق ضبط الايرادات الجزائري الذي يسعى إلى تغطية أي عجز في الخزينة العمومية عامة والميزانية العامة خاصة، وبالتالي فهو يساهم في زيادة الإنفاق العام ومن ثم تشجيعه لاقتصاده أن يكون ريعيا أكثر منه إنتاجيا، وعليه وبهذه الطريقة هو يخفي أحد الأهداف الرئيسية لاستخدام العوائد النفطية، ألا وهو محاربة الاقتصاد الريعي و الإحلال محله الاقتصاد الإنتاجي.

الفرع الثالث: المقارنة بين حوكمت كل من صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

هذا ما سوف نبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04- 03): المقارنة بين حوكمت كل من صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

مجالات المقارنة	الجزائر	النرويج
1- ملكية الصندوق	- وزارة المالية.	- وزارة المالية
2- إدارة الصندوق	- وزارة المالية.	- البنك المركزي عن طريق وحدة بنك إدارة الاستثمارات النرويجي" NBIM".
3-الهيكل التنظيمي للصندوق	لا يوجد هيكل تنظيمي لأنه مجرد حساب من حسابات الخزينة العمومية، فهو هيئة غير مستقلة بذاتها.	- له هيكل تنظيمي خاص ومنظم يسهر على إدارة موارد الصندوق.

نستخلص من الجدول أن هناك تشابه بين صندوق الثروة النرويجي وصندوق ضبط الإيرادات الجزائري، من حيث ملكية الصندوق فكلاهما عهدتا ملكيته لوزارة المالية، ولكن نجد الاختلاف في إدارة الصندوق والهيكل التنظيمي له، فبالنسبة لإدارة صندوق التقاعد النرويجي فلقد عهدت وزارة المالية للبنك المركزي النرويجي بمسؤولية إدارته الذي قام هو الأخر بإسنادها إلى بنك إدارة الاستثمارات النرويجي " NBIM" واكتفى هو بالإشراف والرقابة، بينما أبقت وزارة المالية الجزائرية إدارة الصندوق لصالحها، مما أدى إلى غياب هيئة مستقلة للتسيير، هذا ما أدى إلى تدني كفاءة تسيير موارده بسبب ازدواجية المسؤولية بالنسبة لوزارة المالية، هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى سهرها على تحقيق الأهداف السياسية بدلا من الأهداف الاقتصادية للصندوق.

أما فيما يخص الهيكل التنظيمي، وكما ذكرنا سابقا أن صندوق القاعد النرويجي يتمتع بهيكل تنظيمي مكون من مجموعة من المجالس وكذا المصالح، يترأسه المجلس التنفيذي للبنك المركزي النرويجي، أما صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وباعتباره حساب خاص لدى الخزينة العمومية، فهو هيئة مستقلة، وبالتالي فهو يفتقد لهيكل تنظيمي يسهل إدارة موارده.

الفرع الرابع : مقارنة بين كل من صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي من حيث الرقابة والشفافية:

هذا ما سنحاول أن نبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05- 03): المقارنة بين كل من صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي من حيث الرقابة والشفافية.

مجالات المقارنة	الجزائر	النرويج
1- الرقابة والشفافية	- لا يخضع لمراقبة مستقلة من طرف أي سلطة مستقلة في الدولة، وإنما هناك رقابة داخلية لكنها معطلة، هذا ما جعل الصندوق أقل شفافية.	- يخضع لرقابة مستقلة عن طريق مجموعة من الهيئات ممثلة في مايلي: البرلمان النرويجي + وزارة المالية + البنك المركزي النرويجي، هذا ما أدى إلى وجود مستوى مرتفع من الشفافية في التسيير.
2- النشر والإعلان	- يتم نشر إحصائيات سنوية عن موارد واستخدامات الصندوق عبر موقع وزارة المالية فقط، كما أنه لا يتم نشر تقارير فصلية ولا سنوية فيما يخص أداء الصندوق. - عدم وجود موقع إلكتروني خاص بالصندوق مستقل بذاته.	- نشر تقارير فصلية وسنوية تعبر عن سير وتطورات الصندوق من طرف الهيئة المسيرة له من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى تخصيص موقع إلكتروني خاص بالصندوق لوحده وهذا حتى يتسنى لأي أحد من الاطلاع على حالة الصندوق. - تقديم وزارة المالية لتقارير مفصلة للبرلمان فيما يخص أداء الصندوق.

كما ذكرنا سابقا، يمتاز صندوق التقاعد النرويجي بجهاز مراقبة صارم ذو تدرج سلمي يبدأ من الهرم أين يوجد البرلمان إلى القاعدة أين يتواجد البنك المركزي، هذا ما منحه المزيد من الشفافية والوضوح في كيفية تسيير الصندوق، وهذا من خلال نشره لمختلف التقارير المفصلة التي تبين أداء سير الصندوق وهذا حتى يتسنى لأي أحد من الاطلاع على حالة الصندوق ، فهذه الصرامة والشفافية جعلته من أنجح الصناديق السيادية في العالم.

في حين أن صندوق ضبط الايرادات الجزائري يفتقد لهذه الخاصية بسبب انعدام المراقبة من هيئات مستقلة، بحيث هذه الأخيرة لا تخضع لرقابة مستقلة من طرف البرلمان، و إنما منح القانون صلاحية مراقبتها لكل من مجلس المحاسبة وكذا المفتشية العامة للمالية، إلا أن هذه المراقبة معطلة بسبب تقديم تقارير الصندوق إلى أي جهة كانت،كما أن تصرف الحكومة في موارد الصندوق دون الرجوع إلى البرلمان في ذلك، قد يؤدي إلى سوء تسيير الصندوق، مما أدى بصندوق النقد الدولي إلى التصريح بضرورة إدراج الصندوق ضمن الميزانية العامة حتى يتمكن الجميع من الإطلاع على كيفية أداء هذا الصندوق.

الفرع الخامس : مقارنة تجربة الجزائر والنرويج من حيث كيفية استخدام العوائد النفطية:

إن تخوف الدول النفطية من نفاذ النفط جعلها تفكر في كيفية استخدام عوائده الحالية فيما يضمن لها استمرار فوائدها على المدى الطويل فيما يخدم اقتصادياتها والتخلي عن مبدأ الاقتصاد ألريعي واستبداله بالاقتصاد الإنتاجي، هذا ما أدى بالعديد من الدول في خوض عدة تجارب تحاول من خلالها إيجاد الطريقة المثلى لاستغلال هذه الفوائض ومقدمتها النرويج، والتي كانت لها تجربة ناجحة في هذا المجال، مما شجع الدول الأخرى إلى أخذها كنموذج لها وفي مقدمتها الجزائر، إلا أن تجربة الجزائر تختلف عن تجربة النرويج في هذا المجال نتيجة لاختلاف طرق استخدام هذا الفوائض، وهذا راجع للنمط الاقتصادي الذي يمتاز به كل بلد، وهذا ما سنوضحه من خلال إجراء هذه المقارنة بينهما كمايلي:

من خلال تحليلنا للتجربة الجزائرية والتجربة النرويجية، نلاحظ أن الجزائر لم تكن لديها آلية عمل وإستراتيجية معينة في كيفية استخدام العوائد النفطية على المدى البعيد، بما يضمن حق الأجيال القادمة في هذه الثروة النابضة، وإنما كانت طريقتها في ذلك عشوائية غير مخططة وغير محددة بأهداف ومبادئ معينة، تضمن من خلالها عدم الانحراف عن خطتها المبرمجة في كيفية استخدام العوائد النفطية.

فهي لم تقم باستثمار تلك الأموال في الأسواق العالمية الخارجية لتضمن استمرارها وزيادة في عوائدها بما يخدم اقتصادها ومستقبل الأجيال القادمة، وإنما قامت بتوظيف تلك الأموال في تمويل عجز الخزينة العمومية ومن ثم الميزانية العامة للدولة مهما كان حجم العجز المالي الذي تعاني منه، هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى زيادة الإنفاق العمومي الذي أدى بدوره إلى زيادة فاتورة الواردات الجزائرية بسبب الزيادة في الاستهلاك المحلي، وكذا تجسيدها لمبدأ الاقتصاد الريعي على اقتصادها، هذا بالإضافة إلى تسديد الدين العمومي بنوعيه الداخلي والخارجي ظنا منها أنها بهذه الطريقة ستحقق العدالة الاجتماعية بين الأجيال، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع أغلبها غير منتجة، هذا بالرغم من إنشائها لصندوق ضبط الايرادات الجزائري كوسيلة تضمن من خلالها الإدارة الجيدة للعوائد

النفطية، وكذا تحديد مسار توظيف هذه العوائد فيما يعود بالنفع على اقتصادها، إلا أن الظاهر يثبت عكس ذلك، فالجزائر قد فشلت في تحقيق ما كانت تصبوا إليه كما أنها لم تحفظ الدرس جيدا بعد ما أصابها بعد أزمة 1986 و1998، وبرهان ذلك أن اقتصادها لم يتحمل ذلك ولو فترة قصيرة، بحيث باشرت في إتباع سياسة تقشفية وهذا بعد بانخفاض أسعار النفط سنة 2014 و2015، وهذا أكبر دليل على أن الجزائر لم تستطيع النجاح في إيجاد الطريقة المناسبة في استخدامها لعوائدها النفطية فيما يجنبها صدمات انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، هذا بالإضافة أنها لم تتمكن من تحقيق طموحاتها في بناء اقتصاد بديل عن الاقتصاد الريعي.

أما فيما يخص التجربة النرويجية في كيفية استخدامها للعوائد النفطية، فنلاحظ أنها استطاعت النجاح في ذلك، وهذا من خلال انتهاجها لسياسة الاستخدام غير المباشر لعوائد النفط، وذلك بوضعها في صندوق النفط، واستغلال 4 % من هذه العوائد في الميزانية السنوية. ويكمن الهدف من ذلك حماية الاقتصاد الوطني من الارتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر.

وتعد هذه السياسة ناجحة حتى الآن، حيث اقتربت قيمة الأصول المالية المدخرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. بإضافة إلى ذلك أن النرويج قد قامت بوضع إستراتيجية محكمة في استغلال أموال النفط من خلال صندوقها في الاستثمارات الخارجية فقط، كما أنها قد منعت استثمار أموال الصندوق في الاستثمارات الداخلية، وذلك خوفا من أي صدمة سلبية قد تلحق باقتصادها مما قد ينتج عنه تدهور في قيمة عملتها المحلية، كما أنها

قامت أيضا بتوزيع استثمارات الصندوق عبر مناطق مختلفة من العالم، بحيث لم تركز على منطقة معينة وهذا بنسب ثابتة كما رأينا سابقا، كما أنها قامت أيضا بوضع مبادئ أساسية تقوم عليها استثمارات الصندوق كالمبادئ الأخلاقية، بحيث لا تسمح لصندوقها بالاستثمار في المشاريع الغير أخلاقي.

فهذه الإستراتيجية التي اعتمدتها النرويج في إدارة العوائد النفطية مكنتها من التغلب على نقمة النفط، وتحويلها إلى نعمة، وهذا على المدى الطويل فيما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، كما يضمن لاقتصادها الاستمرار حتى بعد فناء هذا المورد، كما استطاعت أن تحافظ على اقتصادها الإنتاجي بعد اكتشافها للنفط والتخلص من المرض الهولندي الذي يصيب كل بلد يتم فيه اكتشاف مورد طبيعي جديد.

وانطلاقا مما خلصنا إليه من مقارنة كل من التجربة الجزائرية والنرويجية في مجال استخدام العوائد النفطية من خلال تحليل لكل من تجربة الجزائر وتجربة النرويج، نجد أن على الجزائر أن تحذو حذو النرويج في كيفية استغلال العوائد النفطية وهذا من خلال مايلي:

- على الجزائر أن تقوم بفصل الميزانية العامة عن صندوق ضبط االايرادات الجزائري، كما هو الحال في النرويج.

- على الجزائر أن تغير وسيلتها التي تعتمد عليها في استخدام العوائد النفطية، وذلك عن طريق إجراء تعديلات هامة أهمها هو تغيير اسم الصندوق من صندوق ضبط الإيرادات إلى صندوق الاستثمار

- أن تغير الجزائر من نشاط صندوق ضبط الإيرادات وتحوله إلى النشاط الاستثماري الخارجي بالإضافة إلى الاستثمار الداخلي.

- أن تغير من أهداف الصندوق، وتقوم بتحديد أهدافه فيما يخدم مستقبل الأجيال القادمة.

- أن يخضع سير عمل الصندوق إلى هيئة خاصة تحت رقابة البرلمان.

- العمل على إيجاد خبرات جزائرية وأجنبية تسهر على الارتقاء بالصندوق وتطوير ربحيته.

- زيادة إيرادات الصندوق، وعدم الاعتماد على الجباية النفطية فقط.

- وضع إستراتيجية محكمة، يتم من خلالها التوظيف الجيد والمحكم للعوائد النفطية.

- وضع هيكل تنظيمي للصندوق يتم من خلاله تحديد مهام كل طرف، فيما يخدم سير عمل الصندوق.

- وضع الصندوق إلى الرقابة سواء الآنية أو السابقة أو اللاحقة من البرلمان أولا ومن الأجهزة الرقابة الرسمية الأخرى ثانيا وهذا عن طريق وضع تقارير سنوية وشهرية لكيفية تسيير أصول الصندوق ورفعها إلى رئاسة الدولة الجزائرية و عبر مختلف وسائل الإعلان و الأعلام.

خلاصة الفصل:

كما خلصنا من جراء مقارنتنا لكل من تجربة الجزائر والنرويج في مجال استخدام العوائد النفطية خاصتا في مجال الصناديق السيادية ، إلى أن تجربة النرويج هي تجربة حازت على نجاح عالمي باهر بشهادة خبراء دوليين مختصين في هذا المجال على هذا، بعكس التجربة الجزائرية التي مازالت فتية مقارنة بالتجربة النرويجية، وكذا إل النقائص التي تحتويها في هذا المجال، والتي يجب معالجتها لأن أي تأخير في هذا المجال سيؤدي إلى ضياع عوائد مالية كبيرة يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة منها، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من التجربة النرويجية التي تعد رائدة في هذا المجال وأخذها كقدوة تقتدي بها، بالإضافة إلى أن نجاح أي بلد يعتمد على أساسا على مدى سلامة وضعه الاقتصادي، ومن هنا يمكن لنا القول أن معالجة تجربة الجزائر في مجال استخدام العوائد النفطية، يجب أن تتم بالموازاة مع معالجة الاختلال الذي يعاني منه اقتصاد وفي مقدمتها الاعتماد الكلي على القطاع النفطي.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن النرويج تحتوي على إمكانيات نفطية هامة، يجعلها إلى أن تكون من كبار المنتجين والمصدرين للنفط في العالم، على الرغم من حداثة اكتشاف النفط فيها مقارنة مع باقي الدول النفطية الأخرى، كما أن النرويج ونظرا لفطنتها كانت لها تجربة رائدة في كيفية استخدام هذه العوائد المتأتية من تصدير النفط، وتوظيفها فيما يخدم الاقتصاد ومصير الأجيال القادمة في المستقبل في حالة فناء هذا المورد الطبيعي، وهذا عن طريق إنشائها لصندوق التقاعد النرويجي، الذي كان هو الوسيلة التي تمكنت من خلالها النرويج من الوصول إلى الهدف الذي سطرته في كيفية استفادتها من تلك الفوائض المالية، المتأتية من تصدير هذه السلعة في زمن ارتفاع أسعار النفط لتستفيد منها في زمن انخفاض هذه الأخيرة.

بالإضافة إلى أن نجاح أي بلد يعتمد على أساسا على مدى سلامة وضعه الاقتصادي، ومن هنا يمكن لنا القول أن معالجة تجربة الجزائر في مجال استخدام العوائد النفطية، يجب معالجة أسلوب استغلال صندوق ضبط الإيرادات في كيفية تمويل المشاريع الحكومة والميزانية وحد من اعتمال في تمويل هذا الصندوق من عائدات النفطي وتفكير في عائدات أخرى.

تمهيد:

تعد مشكلة تقلبات أسعار البترول معضلة تأرق الدول التي تختص في إنتاج هذه المادة الحيوية كون أن مداخيلها تعتمد على إستخراج هذه السلعة وكيفية تصريفها في الأسواق العالمية فكلما كان هناك إنخفاض في سعر البرميل الواحد كانت بدوره يأثر على العائدات المالية نأخذ مثال الجزائر إن أثر إنخفاض أسعار النفط لم تظهر على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة بسبب لجوء الدولة إلى إستعمال الهوامش "إحتياطية " لتمويل المشاريع التنموية والميزانية السنوية و منذ سنة 2000 ولم تدخل الدولة في مشكل نقص السيولة المالية وهذا راجع إلى إنشائها لصندوق السيادي المسمى "صندوق ضبط الإيرادات "الذي تحدثني عنه في السابق والذي أنشأه عام 2000 مع إنطلاق فترة طفرة أسعار البترول ، إلا أن السلطات لم تجد من حل لمحاولة تجاوز أزمة التراجع القياسي لأسعار النفط غير الاستنجاد على المدى الطويل بهذه الإحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي .ولم تستطع الدولة فك لغز تقلبات أسعار البترول والتي تدخل فيها تعقيدات إقتصادية عالمية وأزمات جيوسياسية .

إلا بتخفيض إنتاج البترول من حين إلى أخر ومن أهم م خلفته سنة 2015 السنة التي سمية "معضلة "إنهيار أسعار النفط في السوق العالمية على الجزائر ،بسبب تراجع مداخيل الجزائر من صادرات هذه المادة بحوالي النصف تقريبا ، لم تسجل سنة 2015 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار لعام 2014 ،أي بإنخفاض قدره 45.47 % ولمواجهة الإنخفاض في المداخيل النفطية و الوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات ،الذي انخفضت موارده بشكل حاد ،حيث تراجع ب 1.714.6 مليار د ج فقط في الفترة الممتدة بين نهاية جوان 2014 ونهاية جوان 2015 أي إنخفاض ب : 33.3 % على مدى 12 شهرا ، بحسب أخر الإحصائيات التي تم الكشف عنها في هذا الإطار.
ويرى المختصون أنه في حال استمرار انخفاض أسعار النفط السنوات القادمة ،فإنه لا محالة ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق عجز في الخزينة العمومية إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام وفي مواجهة صدمة إنهيار أسعار النفط ،لجأت الحكومة كخط دفاع أولي ، إلى صندوق ضبط الإيرادات وبعدها سمحت الجزائر بتخفيض سعر الصرف كأجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري وفي نهاية سنة 2015 أعلنت الحكومة تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة غير ماتضمنه قانون المالية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها الخزينة العمومية وتحقيق وفرات حيث إنخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 % كما إنخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3 % إنخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16 % وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي من (تجميد مشاريع العمومية التي لم يشرع فيها) وتقليص الواردات مع فرض رخص الأستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت وخفض التوظيف .

كما عمدت السلطات عبر قانون المالية إلى رفع بعض الرسوم شملت أساسا رفع الرسوم على القيمة المضافة ب 19 % ورفع أسعار **المحروقات من زيوت وزيادة في الرسوم الجزافية بإضافة إلى زيادات في فاتورة الماء و الغاز**

والكهرباء و البنزين وفرض حقوق جمركية ب 15 % على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة لتصل منذ أيام إلى الإعلان عنه إجراء آخر أثار الكثير من الجدل وهو الاستدانة الداخلية . غير أن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات في مواجهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط لن تكون ناجحة بحسب المختصين إلا في الأجل القصير لأن ما في صندوق ضبط الإيرادات سوف ينفذ في غضون بضع سنوات بسبب الاقتطاعات المستمرة إذا أستمر انخفاض أسعار النفط كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة هي إجراءات لاتحضى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .

المبحث الأول : تغيرات أسعار البترول و تأثيرها على مداخيل الصندوق ضبط الإيرادات

المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات و تقلبات أسعار النفط

من المعلوم آن صندوق ضبط الإيرادات قد تم إنشائه في جوان2000 و التي تميزت بتقلبات حادة في أسعار البترول مقارنتا مع بالسنوات التي سبقتها ، يمثل هذا التقلب في أسعار البترول السبب الرئيسي لارتفاع مداخيل الجباية البترولية ومنذ ذلك الوقت، حيث يمكننا توضيح هذه العلاقة من خلال الجدول

(1-2)و(2-2) الذي يوضح تطورات أسعار البترول و تطور الإيرادات الجباية البترولية :

الجدولين (1-2)و(2-2) :العلاقة بين أسعار و إيرادات الجباية البترولية في الجزائر.

الوحدة : دولار الأمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر البرميل	28.5	24.3	25.2	28.1	36.5	50.64	66.2	72.3	99.9	62.2	80.1	112.94	111	109.55	100.76	53.0

الوحدة : مليار دينار الجزائري

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات الجباية البترول	1213.1	1001.4	1007.9	1350	1570.5	2352.7	2799	2796	4088	2412.7	2905	3979.7	4192	4399	3388	3050

من خلال تحليلنا للجدولين رقم (1-2)و (2-2) نستنتج أن :

الموارد الجباية والتي تدخل في تمويل إيرادات صندوق ضبط الإيرادات مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في السوق الدولية الذي يعتبر متغير خارجي.

فأي تغير في أسعار البترول سيؤدي بالضرورة الى حدوث تغير في هذا الموارد ، فمثلا لما انخفضت أسعار النفط في2001 من 28.5 دولار الى 24.3 دولار تبعتها إيرادات الجبائية البترولية من 1213.1 مليار دينار جزائري إلى 1001.4 مليار دينار

جزائري لما ارتفعت أسعار النفط سنة 2002 من 25.1 دولار إلى 28.1 دولار في سنة 2003 كذالك ارتفعت معها إيرادات الجباية البترولية من 1007.9 مليار دينار جزائري إلى 1350 مليار دينار جزائري.

من هذا المنطلق فان أي تقلب في أسعار المحروقات سيؤثر تأثيرا مباشرا في وضعية صندوق بإيجاب أو بالسالب ويؤثر على الميزانية الدولة الجزائرية إذ يمكن أن يظهر من خلال الجدول(3-2) التالي:

الجدول (3-2) :العلاقة بين سعر النفط والرصيد الميزانية

السنة	2000	2001	2001
سعر البرميل النفط بدولار	28.5	24.3	25.2
رصيد الميزانية العامة مليار د ج	+400	+184.5	+52.6

وعلى هذا الأساس فان الحكومة اتخذت إجراءات و معايير صارمة أثناء أعداد الميزانية العامة من خلال اعتماد سعر مرجعي المتوقع لأسعار البترول 37 دولار تقدر من خلال إيرادات الميزانية العامة . في هذا الإطار نلاحظ أن الحكومة قد اعتمدت على السعر المرجعي قدره 19 دولار أثناء أعداد الميزانية في سنة2000 ، ولكن شهدت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظ ومتسارع في الأسواق الدولية حيث بلغ متوسط سعر البرميل ب 28.5 دولار خلال نفس السنة الأمر الذي دفع الحكومة إلى التفكير في إنشاء صندوق سيادي المسمي صندوق ضبط الإيرادات مهمته تجميع الفائض المتراكم من الموارد الجبائية لجعله كاحتياط تستخدمه لتغطية العجز في الميزانية العامة في المستقبل.

لقد أصبح الصندوق منذ إنشائه أداة تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة المالية التي تريد تطبيقها ، حيث اثبت صندوق من خلال التجربة انه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة استعار النفط على الميزانية العامة للدولة ،كما اثبت فعاليته في تسديد المديونية الخارجية خاصتا القروض وفوائدها .

المطلب الثاني :أسباب و عوامل التقلبات أسعار النفط فبي الجزائر وأثارها على المداخيل الدولة

لقد أدى انخفاض أسعار البترول إلى أزمة حقيقية خاصة في الجزائر وللدول المصدرة حيث سنستعرض في هذا المطلب أسباب تقلبات أسعار النفط وأثارها على المداخيل الدولة الجزائرية.

الفرع الأول :أسباب تقلبات أسعار النفط في الجزائر وآثارها على موارد الدولة

هنالك مجموعة من أسباب التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط وهذه الأسباب تعدعالمية أثرت بطبيعة الحال على النفط الجزائري وأهمها :

ظهور إنتاج النفط الصخري : الذي إتاحة تكنولوجية التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي ،وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 2.4 مليون برميل يوميا إلى السوق النفط الخام ، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

التغير في السلوك الاستراتيجي لمنطقة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) : تعد منظمة المصدرة للنفط 'اوبك' اكبر الأطراف الفاعلة في السوق النفط العالمية ،وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيبها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.فقد جاءت المنظمة في اجتماعها الأخير، حيث اتخذت قرار زيادة في الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي المتوفر و هو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار. وهذا القرار جاء على العكس تماما ما قامت به المنظمة خلال فترة الممتدة بين 2008و 2009 عقب انهيار أسعار النفط حيث خفضت من إنتاجها مما ساعد على انتعاشها من جديد.

الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية : وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من طرف الغرب بعد التوصل الى الاتفاق النووي بينهما . حيث تستعد إيران تصدير ما يقارب 26.1 مليون برميل يوميا بداية من سنة 2016 ، مايعني زيادة في التخمة المعروض العالمي.

تراجع الطلب العالمي وخاصتا الأسواق الدول جنوب شرق أسيا :هذه الدول تستهلك لوحدها ثلثي الحاصل الأسواق العالمية من البترول ؛ فقد شهدت هذه الدول في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبير في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة. الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا والصين واليابان: وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام، وفي هذا فإن تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي المتوقع للعام 2015 تبلغ فقط 3.6 % في مقابل 3.2 % للعام 2014، ما يعني أن زيادة الطلب على النفط في العالم ستكون ضئيلة وفي حدود 1.1 مليون برميل يوميّا فقط، ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض، ومنافسة شديدة بين كبار البائعين، حتى إن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره دولار عن حتى إن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره دولار عن كل برميل للمشترين في آسيا، و40 سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة.

بإضافة إلى **الحروب وتأثيرها على الإنتاج النفط العالمي : خصتا** في شمال الإفريقي و الشرق الأوسط، فقد ارتفع إنتاج النفط الليبي إلى أكثر من 800 ألف برميل يوميّا، بينما كان قد انحدر إلى 240 ألف برميل يوميّا، كما ارتفع إنتاج النفط العراقي إلى 3.5 مليون برميل يوميّا.

ارتفاع حجم الإنتاج العالمي خصوصا من خارج الاوبك: ارتفاع حجم الإنتاج العالمي خصوصا من خارج الأوبك، وعلى وجه التحديد من كندا والولايات المتحدة والبرازيل، أي من إنتاج نفط الرمال الزيتية والنفط الصخري ونفط المياه العميقة، وفي مقابل زيادة متوقعة في الطلب 1.1 مليون برميل يوميّا في 2015، تزيد الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاجها بـ1.4 مليون برميل يوميّا، ما يرفع الإنتاج العالمي إلى 92.3 مليون برميل يوميّا.

ارتفع مخزون النفط الأمريكي: **حقق** الإنتاج الأميركي من النفط الخام أكبر رقم قياسي له منذ 1985، فقد بلغ هذا الإنتاج بنهاية تشرين الأول (أكتوبر) الماضي 8.97 مليون برميل يوميّا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل يوميّا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري والذي بلغ 5 ملايين برميل، وإلى هذا ارتفعت الصادرات الأميركية من النفط الخام إلى 400 ألف برميل يوميّا، والولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط الخام، ومنذ العام 2007 و وارداتها من

النفط الخام والتي تبلغ 8.7 مليون برميل يوميّا آخذة في التناقص، وفي الآونة الأخيرة زاحمت دول الخليج في أسواقها في آسيا، حتى إن شركة "كونكو فيليبس" قامت بشحنات تصديرية من نفط آلاسكا إلى كوريا الجنوبية السوق التقليدية لكل من السعودية والكويت.

إتباع السعودية سياسة إبقاء على الإنتاج النفط بصفة انفرادية : وبالنسبة لموقف السعودية أكبر منتجي الأوبك فقد اختارت الإبقاء على سقف الإنتاج الحالي بدون تغيير رغم دعوات بتخفيضه من طرف منتجي الأوبك ، إدراكا منها أن انخفاض الأسعار هو من تغيرات الأجل القصير، وأن لديها من الاحتياطيات المالية ما يجعلها قادرة على تحمل هذه التغييرات، وأنه إذا كانت قد لجأت إلى خيار خفض الإنتاج فهي التي كانت ستدفع الفاتورة وحدها بدون أن تشاركها فيها دول آخرة، ارتفاع سعر الصرف العملة الصعبة : ويعتبر سعر الدولار أيضا من أسباب ضعف الطلب على النفط ذلك ان برميل مقوم بالدولار مما يجعل سعره اعلي لمستخدمي العملات الأخرى .

المطلب الثالث : آثار انخفاض أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات الجزائري

أشار وزير المالية للجزائر إلى أن أسعار النفط تعرف تغيرات متواصلة ،وقد عرفت أوضاعا مماثلة في 2008، أين بلغت الأسعار بقرابة 110 دولار و انخفضت إلى 32 دولار ، بالتالي فان الإشكال لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد .

وقال الوزير المالية أننا في الجزائر نعيش تحت وقع الهاجس من أي تغييرات في الأسعار النفط فهي ماسات للمداخيل السنوية التي نحصلها من صادرات النفط كون هي المصدر المالي لتمويل الميزانية ،

وبالمقابل أضاف أن السيناريو الحالي يختلف عن ذلك الذي عشناه في السبعينات ، حيث أن العوامل التقليدية ليست وحدها هي التي تحدد أسعار البترول ، مضيفا أن السوق يعرف فائضا في المعروض مقابل انكماش في الطلب، وان الجزائر من بين الدول الأكثر تأثيرا بتراجع إلى حدود 80 دولار للبرميل ، عكس بلدان أخرى لديها هامش معتبر والجزائر تنتج بأقصى قدراتها ، كما أن مستوى الإنفاق ارتفع تباعا فضلا عن الواردات، وانه في حالة الاستمرار في نفس السياسات المعتمدة ،فان النتيجة حتما ستكون مماثلة ،أي أننا سنتجرع الفشل وللجوء إلى الصندوق ضبط الإيرادات لسحب الأموال المحصلة فيه لعدة مرات .

حاليا لم تأثر انخفاض إلا سعار النفط في الاقتصاد الجزائر إلا بصورة محدودة و هذا راجع لوجود هوامش احتياطية وقائية والمتمثل في الصندوق ضبط الإيرادات ومنذ إنشاء هذا الصندوق استخدمه احتياطات بنسبة قليلة في عجز الجزئي للميزانية في السنوات الاولة من نشاطه.

ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة ومحدودة لتراجع أسعار النفط على هذا المستوى أثرة على مداخيل هذا الصندوق ومن أهمها :

الفرع الأول: اثر انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط على الصندوق

فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث لم تسجل في سنة 2015 سوى 35.27 مليار دولار مقابل 91.14 مليار دولار في سنة 2014 أي بانخفاض قدره 47.45 %،ووفق هذه الإحصائيات التي تمثل الفترة من جانفي الى ماي 2016 ، فان صادرات المحروقات تمثل ما نسبته 93 % من الصادرات الإجمالية للجزائر بعدما كانت 97 %.فبدوره تأثر صندوق ضبط الإيرادات بهذا الانخفاض كون أن الحكومة الجزائرية سحبت من الصندوق نسبة معتبرة مقدرةب86% أي حوالي 2650 مليار دينار هذا ما جعلت و بإضافة إلى انخفاض أسعار النفط لم تحصل إيرادات ايضافية في الصندوق في سنة نهاية 2014.

الفرع الثاني : اثر خسائر في أرصدة المالية العام على الصندوق

حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 ،وقد زاد اتساع هذا العجز في عام 2016 ، حيث سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا بقيمة 9.8 مليار دولار خلال الخمسة الأشهر الاولة لسنة 2016 مقابل 7.23 مليار دولار خلال الفترة نفسها من 2015 أي بارتفاع في العجز ب 3.5 % حسب معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك.[1] إذ صارت الحكومة الجزائرية تسحب من صندوق دون التحقق من ان هناك خسائر على مستوى احتياط الصرف و جود صادرات غير مهمة في الأسواق الجزائرية فكانت الحكومة في ضل فائض المالي تنفق بصفة عشوائية دون مرعات الأولوية الاقتصادية .

الفرع الثالث : اثر عجز في الميزان التجاري على الصندوق

حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 78.7 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات ، تبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات الى 71 %. فكلما انخفض التغطية بنسبة معينة كانت هذه النسبة تعوض من اقتطاع من الصندوق ضبط الإيرادات.

الفرع الرابع: اثر انخفاض في احتياط الصرف على الصندوق

انخفض احتياط الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنتا بمستوى الذي بلغ 194 مليار دولار في سنة2013 بسبب ارتفاع كمية المستوردات من السلع المهمة و الغير المهمة بدون استثناء والتي ضخمة فاتورة الاستيراد من خارج. فبدوره كانت نسبة الانخفاض في احتياط الصرف تعوض من اقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات.

المطلب الرابع : تقييم انخفاض أسعار البترول على مستوى صندوق ضبط الإيرادات

[1] حفيظ صواليلي ،سمية يوسفي ،سعيد بشار'منتدى الخبر يناقش انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائر 2017/02/01 ، 01: 19/ www.elkhabar.com

عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة من سنة 2015 تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات مالية لبلاد نتيجة انخفاض نسبة نمو القطاع الطاقة ، وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلنة عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق ب 7226.4 مليار دينار جزائري مع سنة المالية 2014 أي ما يعادل 89.4 مليار دولار أمريكي ، بينما قدر رصيد الصندوق في بداية سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل 59 مليار دولار وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط ، ويضع هذا العامل الوضع المالي للجزائر تحت الضغط نتيجة ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة الى أكثر من 46 مليار دولار برسم التوقعات السنة المالية 2015 ، وهو ما يعني اقتطاع كبير من تراكمات المالية لصندوق ضبط الايرادات .

فنظرا لتراجع مداخيل النفط الجزائر الى 60 مليار دولار في سنة2014 مقابل 63 مليار دولار في سنة2013 . أما و في سنة 2012 فقدر بـ70 مليار دولار أي بنسبة انخفاض قدرة ب 15% مابين 2012 و 2014، و يفقد بذلك صندوق ضبط الإيرادات في ظرف تسعة أشهر حوالي 10 مليارات دولار ، و هذا مؤشر مقلق في حد ذاته وانه لم يتضح الكثير من صندوق ضبط الإيرادات إلا في 3 إلى 4 مليارات مقابل10 مليارات دولار في السابق في وقت تزداد نفقات التجهيز و الواردات بإضافة إلى استمرار أسعار النفط في الانخفاض فإننا سنواجه كبير في الميزانية العامة السنوية.

المطلب الخامس : شروط المتبعة لرفع من أسعار البترول في السوق العالمية

تتمثل انه يجب إنعاش في الاستهلاك و النمو الاقتصادي العالمي وذلك بتخفيض إنتاج النفط الحالي في الأسواق العالمية بنسبة 50 %لان الأسعار الحالية لم تعد قادرة على دعم تكاليف الإنتاج الباهظة يجب الاتفاق بين الدول المنتجة في

الاوبك و خارجها حتى ولو كان ذلك إجراءات رمزية لاستقرار الأسعار ومنع تدهورها مرة أخرى. يجب الاتفاق بين الدول المنتجة في الاوبك لمواجهة التأثيرات الممكنة و التكيف معها بشان تخفيض في الإنتاج النفط في دول الأعضاء من بينها الجزائر.

يمكن القول أن هذا الافتراض يشتمل على معنى مفاده أن الموارد الطاقوية الضرورية للتنمية الاقتصادية العالمية لا تزال تأتي طوال عقود أخرى على المحروقات فالاحتياطات تنضب شيئا فشيئا ، ولكن لا تزال متوافرة ، ولكن يتم حاليا تغيير في توزيعات الجغرافية ، في أسواقها ، ونحن نعيش اليوم توازنات جديدة في ميدان الطاقة بدا يرسخ منذ سنتين ، غير انه لن يمنع أسعار النفط من العودة إلى مستوى معقول في المدى المتوسط.

المبحث الثاني : تطور أسعار بترول وانعكاساتها على المداخيل الصندوق ضبط الإيرادات

المطلب الأول : تطور أسعار البترول وانعكاسه على الصندوق ضبط الإيرادات

تعتبر الإيرادات البترولية شديدة الحساسية اتجاه تقلبات أسعار النفط في بلدان أحادية المورد، و على اعتبار صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية ، التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط ، فأي تطور في أسعار هذا الأخيرة بالانخفاض أو الارتفاع يؤثر حتما على حصيلة الجباية البترولية

ومن ثم على الموارد الصندوق ضبط الإيرادات وحتى على الإيرادات بسعر المرجعي التي تمول الميزانية الدولة هي الاخرى تتأثر بهذه التقلبات في الأسواق النفط العالمية.

جدول رقم (4-2) تطور إيرادات الدولة تبعا لتطور أسعار النفط للفترة (2007-2016)

الوحدة :مليار دينار الجزائري

السنة	إجمالي الإيرادات	إيرادات الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية من الإيرادات %	سعر النفط السنوي (دولار / برميل)
2007	2796.8	937	48.7	74.66
2008	4088.6	1715.4	59.1	98.96
2009	2412.7	1927	58.8	62.35
2010	2905.0	1501.7	48.9	80.35
2011	3979.7	1529.4	43.8	112.92
2012	4192	1519.04	39.9	111.49
2013	4399	1677.76	41.48	109.38
2014	3388	1577.73	40.1	99.68
2015	3050	1722.94	37.9	52.79
2016	2883.1	1682.55	28.95	44.28

من خلال الجدول(4-2)أعلاه يتبين أن بين سنة 2007 و 2008 الإيرادات الإجمالية في ارتفاع مستمر وهذا اثر ارتفاع أسعار النفط في هذه السنوات باستثناء سنة 2009 التي انخفض فيها الأسعار بترول ولكن لم تأثر على الإيرادات الإجمالية كون أن الحكومة في تلك السنوات خفضت حصتها من الإنتاج البترول من جل المحافظة على إيراداتها الإجمالية ، وبالرغم من الارتفاع المسجل في الجانب الإيرادات العامة في السنة 2013 وهذا عائد الى ارتفاع تحصيلات الحقوق الجمركية و بالإضافة إلى الاقتطاعات الخاصة بالزيادات في الوظيفة العمومي والضرائب العادية التي وصلت 4399 مليار دينار الجزائري رغم الارتفاع استقرت إيرادات الجباية البترولية بنسبة طفيفة مابين 2012 و2013، **فقد وصل سعر البرميل لنفط إلى أعلى مستوياتهم ما بين سنة 2011 و2012 وقدر ب112.92دولار للبرميل وهذه الزيادة في الأسعار**

كانت لها الأثر الايجابي كبير على الاقتصاد الجزائر. و زيادة الإيرادات العامة للدولة وتنشيط اقتصادها وزيادة المشاريع الاستثمارية و لدفع بعجلة

التنمية كتجسيد برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما بين سنة 2010 و 2014 وبالرغم من انزلاق أسعار النفط في المنتصف سنة 2014 إلى مستويات متدنية إلا أن الجزائر واصلت سياساتها التوسعية للمحافظة على الاستقرار النقدي و المالي.
ورغم استمرار تدني أسعار النفط بين سنة 2014 و2015 من 99.68 الى 52.79 دولار على التوالي استقرت نسبيا إيرادات الإجمالية الدولة وقدرة ب 4552.42 مليار دينار ج مقابل 5011.58 في سنة2016 ، وعلى اثر هذا التطور في أسعار البترول مابين الانخفاض و الارتفاع يتأثر صندوق ضبط الإيرادات هو الأخر بشكل كبير بمتغيرات أسعار النفط العالمية ، فاي تغير يحصل في أسعار النفط يفضي إلى تقلب في تدفق الإيرادات صندوق ضبط الإيرادات .
على اعتبار انه يمول مباشرة من فائض الإيرادات الجباية البترولية، وان الهدف الأساسي للصندوق هو تغطية العجز الحاصل في الميزانية الدولة ، ويمكن توضيح انعكاسات انهيار أسعار النفط على موجودات الصندوق في الجدول رقم (5-2) التالي :

الجدول رقم (5-2) : تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2007-2016)

الوحدة : **مليار دينار جزائري**

السنة	تركم إجمالي الموارد الصندوق	رصيد الميزانية	تمويل عجز الميزانية	تسبيقات البنك الجزائر	المديونية العمومية	رصيد الصندوق في نهاية السنة
2007	4669.89	-1281.95	531.95	607.95	314.45	3215.53
2008	5503.69	-1381.15	758.18	0	465.43	4280.07
2009	4680.74	-1113.7	364.28	0	0	4316.46
2010	5634.77	-1496.47	791.93	0	0	4842.83
2011	7143.15	-2468.84	1761.45	0	0	5381.7
2012	7917.01	-3246.19	2283.26	0	0	5633.75
2013	7695.98	-2205.94	2132.47	0	0	5563.51
2014	7373.83	-3185.99	2965.67	0	0	4408.15
2015	4960.35	-3172.34	2886.5	0	0	2073.84
2016	2172.39	-2343.73	1387.93	0	0	784.45

من خلال الجدول (5-2) يتبين أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات في ظل ارتفاع مطرد من سنة2007 حيث سجل 3215.53 مليار دينار إلى سنة 2013 أين سجل 5563.51 مليار دينار لينخفض رصيد الصندوق بعد ذلك الى 4408.15

مليار دينار سنة2014 اي بنقصان قدر ب 26 % مقارنة بسنة 2013 ، ليستمر التراجع في رصيد الصندوق سنة 2015 إلى أن وصل إلى 784.45 مليار دينار في سنة 2016 والسبب في ذلك يرجع بالأساس الى انخفاض مداخيل الصندوق من الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي للصندوق بالإضافة الى ارتفاع قيمة

السحوبات منه الموجهة بالا ساس غالى تمويل العجز الميزانية والذي بلغ ما يقارب 91 % من التغطية ، ويمكن توضيح قيمة السحوبات خلال الفترة (2007-2016) وما يبرز الدور الكبير الذي يلعبه الصندوق في الحفاظ على استقرار في الميزانية كما انه نتيجة لانهيار أسعار النفط في السوق العالمية من المنتصف سنة2014 .

وقد تراجعت العائدات البترولية مع تضاعف الضغوطات على صندوق ضبط الإيرادات حيث بلغت متاحاته جراء السحوبات مقدرة ب784 مليار دينار ، وهو الأمر الذي يخالف تعديل 2006 الذي قامت به الحكومة والذي يوضح أن صندوق ضبط الإيرادات يقوم بتمويل العجز الميزانية الدولة دون أن يقل عن رصيد 740 مليار دينار جزائري .

نلاحظ من الجدول رقم (5-2)المبين في الأعلى أن الحكومة وخلال أقل من سنة استهلكت 40.4 %من موارد صندوق ضبط الإيرادات، في حين تشير توقعات ميزانية العامة لسنة 2016 أن رصيد هذا الصندوق سيبلغ حوالي 17 مليار دولار في نهاية السنة الحالية، مضيفا أنه من المحتمل أن يبلغ رصيدا أقل من ذلك ما دامت أسعار البترول قد انهارت بشكل متسارع وبشكل لم تتوقعه الحكومة، نفاذ التحصيلات المتراكمة لهذا الصندوق بداية 2017 على أكثر تقدير إن بقيت نفس الظروف الحالية.

ومنه نرى الحكومة الجزائرية الحالية جعلت من صندوق ضبط الإيرادات حالة خاصة في الجزائر، اذ صارت تغير

أساس سعر مرجعي للبترول في كل مرة وهذه المرة قررت الحكومة ضبط الميزانية عند 37 دولارا للبرميل و في فترات أخرى ثم تجاوز هذا الرقم بكثير حتى تعدى عتبة 107 دولار في سنوات سابقة، تولدت لدى الدولة الجزائرية تراكمات مالية كبيرة من جراء هذا الفرق في سعر البرميل، فحصلت الإيرادات متراكمة في هذا الصندوق بقيمة كبيرة تطلب من الحكومة أن لا تقم في تصرف فيها وعدم لاستعمالها إلا في الوقت الحاجة، ومنذ بداية انهيار أسعار النفط من
حوالي سنة2015 ، فقد سجلت الميزانية العامة لدولة الجزائرية في ذلك السنة عجز معتبر فصارت الحكومة تسحب في فترات عديدة من الموارد الموجودة في الصندوق، وعلى اثر هذه السحوبات الكثيرة انخفضت موارده الصندوق ضبط الإيرادات إلى 40.4% خلال سنة 2015 .
وقد بلغ رصيده 2073.84مليار دج في نهاية سنة 2015 أي سحب ما يعادل 26.8 مليار دولار. وان الحكومة تتوقع أن ميزانية لسنة 2016 ستكون صعبة التقدير كون أن رصيد الصندوق سيبلغ 784.45 مليار دج أي ما يعادل حوالي 10 مليار دولار في نهاية السنة الحالية كون أن هذا المبلغ لا يسد العجز المتوقع في الميزانية، ما دامت أسعار البترول قد انهارت بشكل متسارع سيبلغ رصيد الصندوق أقل من ذلك المتوقع نهاية هذه السنة، ثم يُستنفد نهائياً في سنة 2017.

.وبالتالي لا تصبح هناك ضرورة للبحث عن كيفية تسييره، ومادام ان الصندوق ضبط الإيرادات قد أدى الغرض الذي أنشئ من أجله وهو تغطية عجز الميزانية وتسديد الديون، فقد استوفى الصندوق دوره و مهامه الرئيسية في نظر الحكومة الجزائرية.

المبحث الثالث : أهم الاقتطاعات الحكومة الجزائرية من صندوق ضبط الإيرادات

المطلب الأول : مراحل الاقتطاعات الصندوق ضبط الإيرادات

كما شرحنا في السابق يعتبر صندوق ضبط الإيرادات احد الآليات المستحدثة بموجب قانون المالية لسنة 2000 و الهدف هو ضمان سد العجز الميزانية العامة في حالة حدوث عجز في تقديرات الميزانية السنوية وإضافة الفارق العجز للميزانية كون ان ميزانية الدولة تعتمد على الإيرادات النفط فان الجباية الناجمة عن الفارق بين سعر الفعلي والسعر المرجعي يتم تحويلها لهذا الصندوق وفق لتراكمات سنوية وهي متفاوتة القيمة و الجدول رقم (6-2)

في الأسفل يوضح تطورات فائض المالي صندوق ضبط الإيرادات من سنة 2000 إلى غاية 2014 .

جدول رقم (6-2) : تطور صندوق ضبط الإيرادات من سنة 2000الى 2014

الوحدة: مليار دينار ج

السنوات	الجباية البترولية بسعر المرجعي	الجباية البترولية الاجمالية	الفائض	تراكمات صندوق ضبط الايرادات	المبلغ المستخدم	الصيد المتبقي لصندوق
2000	720	1173.23	453.23	453.23	221.1	232.13
2001	840.6	964.46	123.86	.356	174.46	171.53
2002	916.4	942.9	26.54	198.03	170.06	27.97
2003	836.06	1284.94	448.91	476.89	156	320.89
2004	862.2	1485.69	623.49	944.39	222.7	721.68
2005	899	2267.83	1368.83	2090.52	247.83	1842.68
2006	916	2714	1798	3640.68	709.6	2931.04
2007	973	2711.84	1738.84	4669.89	1454.36	3215.53
2008	1715.4	4003.55	2288.15	5503.6	1223.61	4280.07
2009	1927	2327.67	400.67	4680.74	364.28	4316.46
2010	1501.7	2820.01	1318.31	5634.77	791.93	4842.83
2011	1529.4	3829.72	2300.32	7143.15	1761.45	5381.7
2012	1519.04	4054.34	2535.3	7917.01	2283.26	5633.75
2013	1615.9	3678.13	2062.23	7695.98	2132.47	5563.51
2014	1577.73	3388.3	1810.57	7720.20	2965.6	4754.4

أن تحليل الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز في الميزانية الدولة الجزائرية يتطلب دراسة تحليلية لمعطيات الجدول رقم(7-2) المبين في الأسفل:

جدول رقم (7-2) : مراحل تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الميزانية من 2000 الى غاية2014

السنوات	صندوق ضبط الإيرادات	الرصيد الميزانية	اقتطاعات الصندوق لتمويل العجز	الرصيد المتبقي	نسبة تمويل العجز الميزانية	تقييم
2000	453.23	+14.65	0	453.23	-	عدم تمويل عجز الميزانية
2001	356	-200.46	0	.356	-	
2002	198.03	-265.3	0	198.03	-	
2003	476.89	-454.05	0	476.89	-	
2004	944.39	-392	0	944.39	-	
2005	2090.52	-673.22	0	2090.52	-	
2006	3640.68	-1872.13	91.53	3549.15	% 5	تمويل العجز الميزانية
2007	4669.89	-2115.46	531.95	4137.94	% 25	
2008	5503.69	-2119.19	758.18	4745.55	% 36	
2009	4680.74	-2295.87	364.28	4316.46	% 16	
2010	5634.77	-3545.46	791.93	4842.83	% 23	
2011	7143.15	-5074.16	1761.45	5381.71	% 35	
2012	7917.01	-4276.44	2283.26	5633.75	% 55	
2013	7695.98	-3059.82	2132.47	5563.5	% 70	
2014	7720	-3437.98	2965.6	4408.4	% 86	

جدول رقم (7-2) يوضح مراحل تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الميزانية من 2000 الى 2014 يمكن القول انه: لم تلجأ الدولة في السنوات الخمس الأولى من تاريخ إنشاء صندوق ضبط الموارد إلى اقتطاع مبلغ من اجل تمويل عجز الموازنة وهذا ا رجع إلى رغبة الدولة استعمال موارد الصندوق فقط في حالة انهيار أسعار البترول ونزولها تحت السعر المرجعي 19 دولار، حيث سجلت مقدار العجز دينار472 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2005 ، وقد اعتمدت الدولة في تمويل العجز الميزانية على الاقتراض من بنك المركزي. ابتداء من سنة 2006 بدأت الحكومة اقتطاع مبلغ 91.53 مليار دينار ج ا زئري من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة العامة وهذا بعد إدخال تعديلات عليه من خلال قانون المالية لتلك السنة، ولجأت الحكومة إلى هذه الخطوة على اثر الارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي قلل مخاوفها من حدوث انهيار للأسعارالنفط

على المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء العجز الميزانية الدولة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة من خلال عدم تمويل مجمل العجز باستخدام موارد الصندوق.

ونلاحظ لجوء الدولة للاقتطاع المتوالي من موارد الصندوق من اجل تغطية عجز الموازنة، ابتداء من سنة2006 إلى غاية 2014 مع تسجيل زيادة في قيمة المبالغ المقتطعة، حيث ارتفعت ما بين الفتة 2006 الى 2010 من مبلغ 91.530 مليار دينار سنة 2006إلى مبلغ 938.79 مليار دينار جزائري في سنة 2010 ، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تمويله للعجز في رصيد الموازنة العامة الناتج عن البرنامجين 2001- 2004 الذي خصص له مبلغ 7 ملايين دولار، وبرنامج التكميلي في دعم الإنعاش الاقتصاد لسنة 2004- 2009الذي خصص له مبلغ 150 مليار دولار أمريكي. بينما تضاعفت المبالغ المقتطعة لتمويل العجز ما بين الفترة (2011-2014) لتتراوح من 1761.45 مليار دينار جزائري سنة 2011 إلى 2965 مليار دينار جزائري سنة 2014 والذي يعتبر أكبر مبلغ يقتطع من الصندوق منذ عام 2000 ، وذلك نتيجة تزايد عجز الموازنة بسبب تفاقم النفقات العمومية التي تزايدت بمعدل أكبر من الإيرادات العامة نتيجة البرامج التنموية وسياسة الإنعاش، التي جاءت بها الحكومة لدعم تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، هذه البرامج خصصت لها مبالغ كثيرة وبالتالي تأثيره على رصيد الميزانية .

كما نلاحظ أن اعتماد الدولة على موارد الصندوق لتغطية العجز الميزانية في تزايد مستمر، و ذلك من خلال ارتفاع نسب تمويل العجز من سنة 2006 بنسبة 5 % لتصل سنة 2013 الى 70 % ، وسنة 2014 نسبة إلى 86 % والتي تعتبر أكبر نسبة تقتطع من الصندوق لتمويل العجز الميزانية الدولة، هذا ما يعكس مدى أهمية الدور الذي يقوم به صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

ومن دون هذا المستوى ،سوف لن يستطع صندوق ضبط الإيرادات تغطية العجز ، حيث سيصل ناتجه الى 100.9 مليار دينار نهاية 2018 بما يعادل اقل من مليار دولار او ما يعادل 920.93 مليون دولار وعليه لن يحوي الصندوق على أي مورد مع نهاية سنة 2018 نتيجة تدهور اسعار النفط العالمية.

وما في سنة 2016 و2017 تتوقع الحكومة عجزا في الميزانية سنوية قدره 1.297 مليار دج وهذا العجز سنوي ،وتنبات أن مداخيل الجباية النفطية في تلك السنوات قد ترتفع إلى 1.579ر64 مليار دينار سنويا. بإضافة أدركت الحكومة الجزائرية ان جباية نفطية لسنة2016ب2.200 مليار دينار. و تقديرات الإيرادات المحصلة من النفط

سوف تصل نسبة الانجاز بهذا إلى 71ر8 % أما الإيرادات الإجمالية العادية فقد تبلغ3.159ر98 مليار دينار إلى نهاية سبتمبر 2016. و تتكون هذه الإيرادات من إيرادات الجباية عادية بمبلغ 1.979 مليار دج و إيرادات عادية غير مستغلة ب183ر39 مليار دينار و إيرادات استثنائية ب997ر47 مليار دينار. و بلغت الإيرادات الميزانية الإجمالية (جباية نفطية و عادية) 4.739ر62 مليار دينار ما بين جانفي و نهاية سبتمبر 2016 .

و كانت الحكومة الجزائرية قد توقعت إيرادات ميزانية سنوية ب5ر5.635 مليار دينار. و بهذا فإن معدل انجاز الإيرادات بلغ 84 % خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة. و فيما يخص نفقات الميزانية المنجزة فعليا فبلغت 93ر5.534 مليار دينار ما بين جانفي وسبتمبر منها 65ر1.982 مليار دينار نفقات تجهيز و 27ر3.552 مليار دينار نفقات تسيير.

المطلب الثاني: انتقادات الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات

كما أن لصندوق ضبط الإيرادات لديه ايجابيات رأيناها في السابق فهو لا يخلو من السلبيات والانتقادات ومن أهمها نجد:

آن تكامل صندوق ضبط الإيرادات مع الميزانية الدولة قد يكون ضعيفا مما يؤدي الى فقدان الرقابة المالية الشاملة عليه وخلق مشكلات في تنسيق النفقات مثل ازدواجية النفقات ، واتخاذ قرارات بشان الإنفاق الرأسمالي دون ان تأخذ بعين الاعتبار تداعيات الإنفاق الإجباري[2] في المستقبل ، وقد تخلق برامج الإنفاق المنفصلة مشكلات بشان كيفيات تحديد أولوية الإنفاق وأي منها يموله الصندوق و أي تخصيص لنفقات بعينها أو إنفاق نفقات خارج الميزانية قد يضاعف هذه المشكلات.

قد يعقد صندوق ضبط الإيرادات إدارات الأصول و الخصوم العامة و قد لا تعكس إدارة الصندوق السيادية الحافظة الموحدة للحكومة ،فمثلا قد تبيح الميزانية الدولة الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة في حين يستثمر صندوق ضبط الإيرادات أموالا في أصول ايرادتها قليلة كما أن من غير المرجح ان يتم التنسيق بين الإدارة المالية قصيرة الأجل للصندوق و بين عمليات إدارة الديون لوزارة المالية وإدارة التدفقات النقدية الحكومية للخزينة،وان صندوق ضبط الإيرادات يمكن أن يقوض نظام الإدارة و الشفافية و الخضوع للمساءلة إذ أن صناديق السيادية تقع بطبيعتها خارج نظم الميزانية القائمة و غالبا لا تخضع للمساءلة إلا أمام عدد قليل من الموظفين السياسيين المعينين و هذا يجعل هذا الصندوق عرضة لوجه لإساءة استخدامات وللتدخل السياسي فيها و كثير ما تكون شروط الإبلاغ و المراجعة الحسابية للصناديق فضفاضة كما أن افتقار الى تكاملها مع الميزانية يجعل الصعب على كل من البرلمان و الراي العام رصد استخدامات الموارد العامة ككل.

يتعرض الصندوق لصدمات سلبية وخطيرة في حالة انخفاض أسعار النفط الى مستويات متدنية لفترات طويلة ،مما يعني ان صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر غير مستقل عن تقلبات أسعار النفط العالمية وغير المستدامة.

ان انفراد وزارة المالية في الإشراف على تسيير الصندوق يعني هيمنة الحكومة على الصندوق ،مما يؤدي الى تدني كفاءة الاستغلال موارده بالنظر الى هيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية في الجزائر.

[1] بوفليح نبيل ، صندوق ضبط الموارد أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة للجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بوعلي، بالشلف ،2003/2004 نص 258.

المطلب الثالث : معنى لبقاء صندوق ضبط الإيرادات

سجل صندوق ضبط الإيرادات، أكبر انخفاض في مدخراته المالية، مقارنة مع الصناديق الاستثمارية الرئيسية الأخرى، حيث تهاوت الاحتياطات وفق دراسة أجراها المنتدى الرسمي للمؤسسات النقدية

والمالية مؤخرا، شملت 31 مؤسسة عمومية، إلى ما يعادل 42.4 مليار دولار منذ نهاية سنة 2014، أي بنسبة تراجع مقدرة بـ90 بالمائة، نظرا لمساهمة المدخرات في ضمان موازنة الميزانية السنوية من خلال تغطية عجز الميزانية، بالتزامن مع التهاوي الشديد في أسعار النفط والغاز التي تمثل حوالي 95 % من نسبة عائدات الدولة.

ويعتقد الخبير الاقتصادي، عبد الرحمان مبتول، أن السبب المحوري في تسارع نضوب مدخرات صندوق ضبط الإيرادات، البالغة مع نهاية 2016 إلى قرابة 840 مليار دينار جزائري، هو الاختلالات التي اكتنفت تحديد ميزانيات الدولة مقارنة بالسعر المرجعي لبرميل النفط في الأسواق خلال قوانين المالية الماضية.

وهو الذي يمثل المورد الأول والرئيس لاقتصاد البلاد، حيث كانت بحدود 37 دولارا، لتصل بتفاقم تداعيات الصدمة النفطية، والرغبة في تغطية العجز إلى 50 دولارا في 2016، مشيرا في تصريح لـ"الصوت الآخر"، إلى

أن "الصندوق بهذا التوجه يكون "خياليا"، ليس له أي معنى من أجل البقاء أو الاستمرار، مادام أن العجز سيواصل وتيرة تصاعده لمستويات أعلى، بسبب الميزانية المحددة على أساس 50 دولارا للبرميل، في حين أن

سوق المحروقات لم تتعاف بعد، وتعرف تذبذبا مستمرا لم يمكنها من تجاوز 48 دولارا حاليا، إضافة إلى عدم تسطير آليات ناجعة من أجل التحكم أكثر في انكماش احتياطي الصرف المتوقعة لما دون 90 مليار

دولار خلال 2017. ومن أجل أن تنتعش إيرادات الجزائر من المحروقات، وتواصل وتيرة النمو والاستثمار، وكذا الادخار في الصندوق السيادي، بما فيها صندوق ضبط الإيرادات بالشكل الصحيح، يجب على أسعار النفط ألا تنحدر إلى ما دون 83 دولارا للبرميل.

خلاصة الفصل

أناعتماد الجزائر بشكل أساسي على القطاع النفطي قد جعل الموازنة العامة للجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وذلك نتاج أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل خاصة في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار من جهة ، ومن جهة أخرى اعتبار من أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الأخر لها، هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط، حيث أدت المداخيل النفطية الضخمة خلال طفرته أسعار النفط الأولى والثانية إلى تنفيذ الجزائر لبرامج إنفاقية ضخمة وباهظة التكلفة تجسدت من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الحقبة، ، تمكنت الجزائر من تحويل توجهات سياستها المالية نحو توسيع الإنفاق العام والتي تجسدت بوجه الخصوص من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الفترة إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن النفقات العامة كانت تخضع للتعديل في العادة.

و إشارة إلى حدوث بمقدار أقل من التغير في الإيرادات إذ ينظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان على

زيادة دائمة في الدخل الأمر الذي قاد إلى مستويات من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حينما ظهر أن هناك تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة، الطفرة لم تكن إلا حالة مؤقتة، حيث تزامنت حالات العجز في أغلب الفترات مع المستويات المنخفضة لإيرادات الجباية البترولية، بينما ترافقت حالات الفائض مع الحالات المرتفعة لها وعلى الرغم من.المجهودان التي بذلتها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار في موازنتها العامة وفك ارتباطها الدائم و المفرط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها إصلاح الجذرية للنظام الجبائي بغية التركيز على الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكذا إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر كأداة لامتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الميزانية الدولة من جهة أخرى، ومحاولة تنويع اقتصادها من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الغير النفطية التي تعتبر المصدر الأساسي لتطوير إيرادات الجباية العادية، إلا أن القدرة على صياغة السياسة المالية و تحمل العجز الميزانية ما زالت مرهونة بتقلبات أسعار النفط.

الفهرس I

قائمة الجداول..... V

قائمة الأشكال VII

مقدمة العامة 1

إشكالية البحث 2

الفرضيات 3

هدف البحث 3

أهمية الدراسة 4

أسباب اختيار الموضوع 4

حدود الدراسة 4

صعوبات الدراسة 5

منهج الدراسة 5

هيكل الدراسة 5

الفصل الأول : مدخل للتعريف بصندوق ضبط الإيرادات الجزائري و التغيرات التي طرأت عليه.

تمهيد : 7

المبحث الأول : ماهية صندوق ضبط الإرادات و ظروف إنشائه و فعاليته في الجزائر..... 7

المطلب الأول :ماهية صندوق ضبط ا الإيرادات في الجزائر 7

المطلب الثاني: ظروف إنشاء صندوق ضبط الإيرادات 11

الفرع الأول: تعريف الخزينة العمومية 13

الفرع الثاني : تعريف شامل 14

المطلب الثالث :صندوق ضبط الإيرادات وفعاليته في عمليات الخزينة العمومية..... 14

الفرع الاول : تأثر الصندوق في عمليات الخزينة 14

المبحث الثاني: تأثيرات صندوق ضبط الإيرادات على ميزانية الدولة الجزائرية.....19

المطلب الأول: تأثيرات صندوق ضبط الإيرادات على تنفيذ ميزانية الدولة الجزائرية.....20

الفرع الأول: تعريف ميزانية الدولة الجزائرية 20

الفرع الثاني: نشأة الميزانية العامة في الجزائر 20

الفرع الثالث :مهام صندوق ضبط الإيرادات 21

المطلب الثاني : أسعار النفط المتقلبة و تأثيراتها على صندوق ضبط الإيرادات.....24

خلاصة الفصل :..... 27

الفصل الثاني: تقلبات أسعار النفط وآثارها على مداخيل صندوق ضبط الإيرادات

تمهيد :..... 28

المبحث الأول: تغيرات أسعار البترول و تأثيرها على مداخيل صندوق ضبط الإيرادات.....29

المطلب الأول:صندوق ضبط الإيرادات و تقلبات أسعار النفط 29

المطلب الثاني: أسباب و عوامل تقلبات أسعار النفط فبي الجزائر وآثارها على مداخيل الدولة.....31

الفرع الأول: أسباب تقلبات أسعار النفط في الجزائر وآثارها على موارد الدولة..... 31

المطلب الثالث: آثار انخفاض أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات الجزائري.....31

الفرع الاول: اثر انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط على الصندوق 33

الفرع الثاني: اثر خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة على الصندوق 34

الفرع الثالث: اثر وجود عجز في الميزان التجاري.على الصندوق 34

الفرع الرابع : اثرانخفاض في احتياط الصرف على الصندوق 34

المطلب الرابع: تقييم انخفاض أسعار البترول على مستوى صندوق ضبط الإيرادات 34

المطلب الخامس: الشروط المتبعة للدفع من أسعار البترول في السوق العالمية 35

المبحث الثاني: تطور أسعار البترول وانعكاساتها على مداخيل صندوق ضبط الإيرادات.....35

المطلب الأول: تطور أسعار البترول وانعكاسه على صندوق ضبط الإيرادات.....35

المبحث الثالث: أهم اقتطاعات الحكومة الجزائرية من صندوق ضبط الإيرادات.....39

المطلب الأول :مراحل اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات.....39

المطلب الثاني: انتقادات الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات.....42

المطلب الثالث :معنى لبقاء صندوق ضبط الإيرادات 43

خلاصة الفصل :.....44

الفصل الثالث :مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي

تمهيد :.....45

المبحث الأول :مكانة صندوق ضبط الإيرادات عالميا 46

المطلب الأول :مرتبة الصندوق ضبط الإيرادات الجزائري عالميا وإفريقيا و عربيا.....46

المطلب الثاني: المقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.....48

الفرع الأول :تقييم الأداء العوائد المالية النفطية في الاقتصاد النرويجي.....50

الفرع الثاني: المقارنة بين موارد ونفقات كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق القاعد النرويجي....51

الفرع الثالث :المقارنة بين حوكمت كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد النرويجي.....52

الفرع الرابع: مقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي من حيث الرقابة والشفافية.....53

الفرع الخامس: مقارنة تجربة الجزائر والنرويج من حيث كيفية استخدام العوائد النفطية..... 54

خلاصة الفصل :.....57

الخاتمة العامة :.....58

قائمة المراجع : 62

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلوات الله عليه.

يسرني أن أهدي هذا العمل والجهد المتواضع

إلى نبع الحنان الذي لا ينقطع والدتي الكريمة أطال الله في عمرها.

والى روح والدي الغالي اسكنه الله فسيح جنانه

كما لا يفوتني أن اهديه إلى أخي و أخواتي وكل أفراد العائلة صغيرا و كبيرا من قريب أو من بعيد والى كل الزملاء والأصدقاء.

عبدالقادر

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله سبحانه وتعالى:

{كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}

صدق الله العظيم.

نحمد الله ونشكره على إعطائه لنا الصبر والإرادة على إتمام هذا العمل المتواضع، وعملا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافئُوهُ فَإِذَا لَمْ تَجِدْ مَا تُكَافئوهُ فَادْعُوا لَهُ حتى تَرَوْا أَنَكُمْ كافأتموه".

فالشكر كل الشكر لأستاذي المشرف:" د/ بوظراف الجيلالي" التي تفضل عليا بجهده ووقته، وأمدني بغزير علمه وصادق توجيهه ونصحه.

وإلى كل أساتذتي الأفاضل

أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية والعلوم التسيير بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم فلا نستطيع أن نقدم شيء أروع ولا أجمل من كلمة شكر واعتراف ودعاء، تخرج من صميم قلبنا بكل صدق وإخلاص.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة

أستاذ: مكاوي محمد الأمين ، و أستاذ : يسعد عبد الرحمان

على قبولهم مناقشة هذا العمل. ونشكر في الأخير كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل الذي تم بعون الله وفضله العظيم.

عبدالقادر

الخاتمة

الرقم	العنوان	الصفحة
(I–01)	يوضح قيود حساب التخصص الخاص (صندوق ضبط الإيرادات).	10
(I–02)	مصدر وكيفية تمويل صندوق ضبط الإيرادات عند الإنشاء	16
(I–03)	استخدامات صندوق ضبط الإيرادات	17

الرقم	العنوان	الصفحة
(I-01)	تطور أسعار المحروقات مقارنتا مع إيرادات السنوية(2008/2000)	11
(I-02)	تغطية رصيد صندوق ضبط الإيرادات للعجز الميزانية	14
(I-03)	الإيرادات المحولة إلى صندوق ضبط الإيرادات منذ(2000 إلى2004)	15
(I-04)	تغطية صندوق ضبط الإيرادات لعجز الميزانية من (2003 إلى 2011)	18
(I-05)	نسبة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الميزانية	22
(I-06)	متوسط السنوي لأسعار البترول في الجزائر خلال(2000 إلى 2014)	24
(I-07)	تطور رصيد صندوق ضبط إيرادات من سنة2001 إلى 2014	26
(II-01)	تطورات أسعار البترول في الجزائر (2000 الى 2015)	29
(II-02)	تطور الإيرادات الجباية البترولية في الجزائر(2000الى2015)	29
(II-03)	العلاقة بين سعر النفط والرصيد الميزانية	30
(II-04)	تطور إيرادات الدولة تبعا لتطور أسعار النفط للفترة (2007-2016)	36
(II-05)	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2007-2016)	37
(II-06)	تطور صندوق ضبط الإيرادات من سنة 2000الى 2014	39
(II-07)	مراحل تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الميزانية من 2000 الى2014	40
(III-01)	المراتب الصناديق السيادية رائدة في العالم	47
(III-02)	المقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق القاعد النرويجي	58
(III-03)	المقارنة بين موارد ونفقات كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.	51
(III-04)	المقارنة بين حوكمة كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي	52

(05-III)	المقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي من حيث الرقابة والشفافية.	53

الكتب :

1 - أحمد زكي يماني وآخرون، المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.

2 - فاروق قاسم، النموذج النرويجي،إدارة المصادر البترولية سلسلة عالم المعرفة، العدد 373،الكويت مارس 2010.

3 - ضياء مجدي الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

4 - محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007

5 - لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر** دار الفجر للنشر، مصر ،2004

الرسائل وأطروحات :

1- بورجة صارة، **أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصاد الجزائر** ،دراسة قياسية، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية

2- بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة دكتورا في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

3- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر،2007-2008.

4- غربي وفاء، **دور صندوق ضبط الايرادات في تسيير فائض السيولة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة تبسة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

مجلات و دوريات :

زغيب شهرزاد وحليمي حليمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، العدد11، الجزائر، أوت 2008.

محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014.

تشريعات وتقارير نشريات:

1- قانون رقم 2000-02 ،المؤرخ في 27 يونيو 2000، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.

2 - قانون رقم 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة الموافق لـ 28 ديسمبر 2003، المتضمن قانون المالية التكميلي ،لسنة 200 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2003.

3 - الامر06-04، المؤرخ في 19 جمادة الثاني 1427،الموافق 15يوليو 2006،المتضمن قانون المالية التكميلي ،لسنة 2006 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 15 جويلية 2006.

4- قانون رقم 90-21، المؤرخ 24 محرم 1411،الموافق 15 غشت 1990 ،يتعلق بالمحاسبة العمومية

الجرائد:

جريدة السلام اليوم-2011

جريدة الشروق - 2017

جريدة الرائد- 2016

جريدة جزايرس -2011

جريدة صوت الأخر2016

مواقع الكترونية:

http://www.forum.educ40.net/showthread.php?t=11377

http://iqtissad.blogspot.com/2014/09/blog-post_29.html

www.echoroukonline.com

http://iqtissad.blogspot.com/2014/09/blog-post_29.html

www.asjp.cerist.dz/en/article/5042

https://platform.almanhal.com/Files/2/95559

http://www.eco-algeria.com/tags/%D8%B5% A

https://www.echoroukonline.com/%D8%AA%D8%A2%D9%83%D9%84-9%8A%D8%A9-2018/

http://www.noorsa.net/files/file/6807_51.

https://sudhorizons.dz/ar/2016-10-15-18-14-14/2016-04-28-21-27-38/10809-840

http://www.assawt.net/D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF/

http://aljazairalyoum.com/tag/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%827

مقدمة:

سجلت الأسواق العالمية في العشرية الأولى من القرن الحالي من إرتفاع ملحوظ في أسعار المواد الطاقوية ومشتقات البترول على وجه الخصوص ، حيث لوحظ إرتفاع مفرط في أسعار النفط منذ بداية 2000 و إستمر في الإرتفاع إلى غاية 2008 و فسر الخبراء الباحثين المهتمين هذا الإرتفاع لوجود عدة أسباب و عوامل إقتصادية و سياسية كإرتفاع معدلات النمو الاقتصادي لدول مثل الصين و الهند بالإضافة إلى دول شرق آسيا كون أن صناعاتها تعتمد على البترول و مشتقاته هذا ما أدى إلى زيادة طلب هذه الدول على النفط بالإضافة إلى أسباب جيوسياسية و التوتر الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط ساهم في إرتفاع الأسعار بإعتبار أن بعض دول هذه المنطقة تعد ممون رئيسي لهذه المادة الإستراتيجية .

فإن هناك بلدان عدة إستفادت من الوضع نتيجة إستقرارها الأمني على غرار الدول المصدرة للنفط التي بدورها حققت مداخيل كبيرة من النقد الأجنبي و التي ساهمت في تحسين أداء واقعها الإقتصادي المحلي ،و تسجيلها لفوائض قياسية في أرصدة في كل من ميزان المدفوعات و الموازنة العامة كونها في الماضي كانت تعاني في إختلالات هيكلية في مجال التنمية الإقتصادية و نقص التمويل برامجها الإصلاحية بسبب الصدمات الخارجية و الأزمات الدورية التي عصفت بأسعار النفط و تقهقرها في السوق الدولية كمثل أزمة 1986 التي أضرت بكثير من الدول النامية المصدرة للنفط نتيجة إنهيار أسعار النفط ما دون 8 دولارات للبرميل رغم النتائج المتحصل عليها في مجال تطبيق برامجها التنموية و إصلاحات على الواقع الملموس التي لم تصل على المستويات المطلوبة فإننا لا ننكر المجهودات التي بذلتها تلك الدول من أجل النهوض بالإقتصاديات الهشة .

و يرجع سبب هذا التعثر راجع إلى عدة عوامل أهمها عدم ملائمة السياسة التنموية المتبعة للأوضاع و الظروف الإقتصادية التي تتميز بها هذه الدول بالإضافة إلى سوء التخطيط الممنهج لبرامج التنموية المنفذة ، كما أن بعض الدول اعتمدة على التمويل الخارجي لمختلف سياساتها التنموية و تعرضها لأزمات خطيرة على غرار أزمة المديونية التي عانت منعا معظم الدول في فترة الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين نتيجة إرتفاع حجم الديون من جهة و عدم السداد من جهة أخرى كمثل الجزائر حيت قدر دينها العام سنة 1995 30 مليار دولار و قد بلغ 33.2 مليار دولار نهاية 1996 ، و من هذا المنطلق عزمت كثير من الدول النفطية على توسيع مصادر تمويلها من خلال إستحداث طرق تمويل جديدة مستدامة لتجنب اللجوء إلى التمويل الخارجي على غرار صناديق الثروة السيادية فالدول التي لها فوائض مالية معتبرة قامت بإنشاء صناديق خاصة في فترات إرتفاع أسعار النفط لإدخار العائدات و إستثمارها في برامج تنموية أو تسديد ما عليها من ديون خارجية متراكمة عليها بالإضافة إلى تمويل ميزانيات هذه الدول و بحثنا هذا يبرر لنا أهمية الصناديق في النظام المالي و دوره في إقتصاديات الدول النفطية كمثل الجزائر و الذي لها تجربة في ذلك المجال من خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات .

سنحاول في بحثنا هذا التطرق الى تعريف و دور و المهام الذي يلعبه صندوق ضبط الإيرادات في معالجة العجز للميزانية و الخزينة الدولة الجزائرية وتسديد مديونية الخارجية في ضل تقلبات أسعار النفط العالمية ومرتبة الصندوق مقارنتا مع الصناديق السيادية الآخرة وهذا بقيام دراسة حالة مقارنة مع صندوق التقاعد الحكومي النرويجي

ونرى آن جل مداخيل الصندوق تعتمد على إيرادات البترول السنوية المحصلة و أن له الفضل في القضاء على مشكل القروض الخارجية وفوائدها المتراكمة.

أولا- إشكالية البحث:

تعتبر ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة ظاهرة ملازمة لكل الدول خاصتا في الجزائر سواء المتطورة منها أو المتخلفة، والتي تعد من أهم المشكلات الاقتصادية على المستوى العالمي ذات الآثار المباشرة والمتعددة، وهي ظاهرة معقدة ترجع أسبابها إلى شبكة من العوامل، لاسيما في ظل قصور الطاقة التمويلية وتزايد حدة الضغوط الخارجية والداخلية، مما حتم ضرورة تحديد ورسم ماديات المشكلة وا يجاد سياسات وسبل جديدة لمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة فكان الاتجاه نحو الصناديق السيادية، على غرار الجزائر التي قامت بإنشاء صندوق سيادي والمسمى صندوق ضبط الإيرادات ، و مقارنتا مع الصناديق السيادية الأخرى من بينها صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

وضمن ما تقدم فإن الإشكالية التي يعمل هذا البحث على معالجتها تكون من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

- **ما هو صندوق ضبط الإيرادات و دورهفي علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر.**
- **ما هي أوجه التشابه و الاختلاف بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي .**

الأسئلة الفرعية:

- وماهية أسباب حدوث عجز الموازنة الدولة الجزائرية. ؟
- كيف يساهم صندوق ضبط الإيرادات في علاج عجز الخزينة و الموازنة العامة للدولة في الجزائر ؟
- ماهية أسباب تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية؛ وماهية انعكاساتها على مداخيل الصندوق ضبط الإيرادات و على الميزانية الدولة. ؟
- ما هو الهيكل التنظيمي كل من صندوق ضبط الإيرادات وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي وما هي الهيئة الرسمية التي تتحكم في كلتا الصندوقين.

ثانيا- الفرضيات:

أما الفرضيات التي اعتمدت للإجابة عن هذه التساؤلات فكانت كالآتي:

- تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدول النفطية منها الجزائر في تمويل ماليتها العامة لتنمية الاقتصادية.
- تستخدم الجزائر عوائدها النفطية في الاستثمارات الداخلية ومختلف الاستخدامات الأخرى عن طريق صندوق ضبط الإيرادات.
- يعد صندوق ضبط الإيرادات أحد أدوات علاج عجز الميزانية العامة للدولة الجزائرية.
- صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر يساهم في تمويل الاستثمارات الداخلية وتسديد المديونية الخارجية.بالمقارنة مع صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

ثالثا- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الآتية ؛

- معرفة ماهية صندوق ضبط الإيرادات
- إبراز دور و أهمية ومكانة صناديق ضبط الإيرادات في دعم الموازنات العامة لدولة الجزائرية .
- إبراز دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر في معالجة الدين العمومي و فاعليته في تسوية تسبيقات البنك المركزي في حالة العجز الميزانية.لدى الخزينة العمومية.
- تقييم ومقارنة بين التجربة الجزائرية والذي يتمثل في صندوق ضبط الإيرادات في استخدام العوائد النفطية ومقارنتها بالتجربة النرويجية فيما يخص في صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

رابعا- أهمية الدراسة: تهدف هذا لدراسة إلى مايلي:

- توضيح أهمية العوائد النفطية وتقلبات اسعار البترول، وتأثيرها على الميزانية الدول المنتجة للنفط.
- توضيح مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري، وكذا التطرق إلى الآلية المتبعة من طرف السلطات العمومية في كيفية استخدام هذه العوائد النفطية.
- تقييم التجربة الجزائرية في استخدام العوائد النفطية ومقارنتها بالتجربة النرويجية.

خامسا - أسباب اختيار الموضوع:

يرجع انتقاؤها لهذه الإشكالية إلى مجموعة دوافع نوجزها في النقاط التالية:

- حداثة الموضوع وصلته بالتخصص.
- زيادة إثراء المعرفة الذاتية للباحث من خلال تسليط الضوء على ظاهرة صندوق ضبط الايرادات وذلك بالتعرف على أهميتها ودورها، لكونها تعتبر من الحلول المهمة في مجال المال والتمويل على المستوى ميزانية الدولة الجزائرية.
- محاولة معرفة دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة.
- محاولة دراسة مقارنة لتجربة كل من الجزائر والنرويج في مجال استخدام العوائد النفطية باعتباره بلدا رائدا في هذا المجال،

سادسا- حدود الدراسة:

يمكن تحديد مجال الدراسة المكاني والمتمثل في صندوق ضبط الموارد في الجزائر، وقد شملت الدراسة حجم تمويل الصندوق لعجز الموازنة العامة للدولة ،وتأثيرات التي تحدثا الصندوق نتيجة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية أما المجال ألزماني فقد انحصر في الفترة الممتدة بين 2000 إلى غاية 2017

سابعا - صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهتنا عند إعدادنا للمذكرة التناقض في الإحصائيات عند عملية البحث ، ما أدى منا أخذ وقت طويل لإعادة التدقيق والتأكد من البيانات الإحصائية.

ثامنا - منهج الدراسة:

بناء ا على التساؤلات والفرضيات التي صغناها، فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج التاريخي فيما يخص الاستعراض النظري الذي قمنا به حول العوائد النفطية وتأثير تقلبات الاسعار ها في الأسواق الدولية، بالإضافة لإلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج، كما سنستخدم المنهج الاستقرائي لتحليل واستقراء المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع بحثن، وفي الأخير استعنا بالمنهج المقارن من أجل تقييم التجربة الجزائرية ومقارنتها بنظيرتها النرويجية في مجال استخدام العوائد النفطية خصتا في مقارنة بين الصندوق ضبط الإيرادات و صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

تاسعا - هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فالفصل الأول فجاء تحت **عنوان استعراض نظري حول تعريف صندوق ضبط الإيرادات ظروف إنشائه ودوره في إعداد الميزانية الدولة** ، الذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث: يتناول المبحث الأول ماهية الصندوق الضبط الإيرادات، فيما يتناول المبحث الثاني علاقة صندوق ضبط الإيرادات بميزانية الدولة والخزينة العمومية، أما المبحث الثالث فتمثل في تأثير أسعار البتول على العوائد الصندوق ضبط الإيرادات.

أما الفصل الثاني فتمت عنونته بعنوان **تقلبات أسعار النفط وأثارها على مداخيل صندوق ضبط الإيرادات** ، في المبحث الأول تحدث عن **تغيرات أسعار البترول وتأثيرها على مداخيل الصندوق ضبط الإيرادات.**

أما (المبحث الثاني)،تحدث على تطورات أسعار البترول وانعكاسها على المداخيل صندوق ضبط الإيرادات .المبحث الثالث تحدث عن أهم اقتطاعات الحكومية من صندوق ضبط الإيرادات .**والانتقادات الموجهة لهذا الصندوق ،ومدى الاستمراريته وبقائه في سد عجز الميزانية.**

أما الفصل الثالث فكان عنوانه **دراسة حالة مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي**، فجاء في المبحث الأول مكانة صندوق ضبط الإيرادات عالميا تحدث عن مرتبته مع صناديق السيادية العالمية، أما (المبحث الثاني) فقارنت بين تجربة النرويج في مجال صندوقها المسمى صندوق التقاعد الحكومي النرويجي وصندوق الحكومي الجزائري والمسمى صندوق ضبط الإيرادات ، **أما** (المبحث الثالث) تحدث عن طريقة عمل كل من صندوق التقاعد النرويجي.وصندوق ضبط الإيرادات.

ويختم البحث بخاتمة تتضمن حوصلة لكل التساؤلات التي طرحنها في البحث ن بإضافة الى الاستنتاج من دراسة حالة بين الصندوق ضبط الإيرادات الجزائري . وصندوق تقاعد الحكومي النرويجي.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحديد الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الإيرادات باعتباره من صناديق النفط أو بما يسمى صناديق السيادية العالمية و التي انتشرت في الدول النفطية ؛خاصتا بعد ارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط ؛والتي كانت سبب في توفر فوائض نفطية دفعت السلطات الجزائرية الى إنشاء صندوق الضبط الإيرادات في سنة 2000 اثر قانون المالية التكميلي؛ وذلك بتحديد الدور الذي لعبه والإطار القانوني لكيفية تنفيذه ؛وقد توصلت الدراسة الى ان الصندوق كان له دور الكبير في تخفيض المديونية و الحفاظ على معدل التضخم وكذلك الحد من اثار الأزمات النفطية الأخيرة في سنة 2015 وتأثير انخفاض أسعار البترول على عائدات الصندوق و اختتم البحث عرض مقارنة بين التجربة النرويجية و المتمثلة في الصندوق التقاعد الحكومي النرويجي و صندوق ضبط الإيرادات من حيث الهيكل التنظيمي وطريقة سيرهما و الجهة الرسمية التي تتحكم فيهما

الكلمات الفتاحية : صندوق ضبط الإيرادات , الفوائض النفطية ,أسعار البترول ,ميزانية الدولة ,الخزينة العمومية ,تجربة صندوق الجزائر، تجربة صندوق النرويج.

résumé

Cette étude vise à déterminer le rôle joué par l'ajustement de fonds de régulation du revenu que les fonds pétroliers ou soi-disant fonds souverains mondiaux qui se sont répandus dans les pays producteurs de pétrole, comme en particulier après la forte hausse des prix du pétrole connus, ce qui était la raison de la disponibilité des excédents pétroliers a incité les autorités algériennes à mettre en place le contrôle du Fonds de revenu en 2000, suite à la loi de finances complémentaire, en identifiant le rôle joué par le cadre juridique de la façon de la mettre en œuvre, l'étude a révélé que le Fonds a un rôle important dans la réduction de la dette et de maintenir le taux d'inflation, ainsi que la réduction des effets des récentes crises pétrolières en 2015 et l'effet de la baisse des prix du pétrole sur le rendement du Fonds et a conclu offre une comparaison entre la Norvège et l'expérience du Fonds de pension du gouvernement norvégien et le chiffre d'affaires ajusté du Fonds en termes de structure organisationnelle et la façon dont l'organisme officiel qui contrôlent les deux fonds

Mots clés: le font de régulation des Revenus, Excédents pétroliers , Prix du pétrole, le budget de l'Etat , Trésor public, l'expérience de Fonds de l'Algérie, l'expérience de Fonds de la Norvège.